

٨ - لجنة التربية والتعميم

رئيس اللجنة
مقرر اللجنة

الاعضاء

سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
سعادة السيد يوسف العظم

سعادة السيد شريف القبيج
سعادة السيد محمد ظاهر الكيلاني
سعادة السيد ادوارد خميس

معالي السيد فضل الدقموني
معالي السيد اسماعيل حجازي
سعادة الدكتور حافظ عبد الغني

٩ (اللجنة الزراعية

رئيس اللجنة
مقرر اللجنة

الاعضاء

سعادة السيد عبد الكريم ماضي
معالي السيد مفلح عودة الله

سعادة السيد عبد الوهاب الطراونة
سعادة السيد سعود القاضي
سعادة السيد محمد سعيد يونس
سعادة السيد جلال مرزوق القلاب
سعادة السيد صالح الصبان

سعادة السيد محمد سالم الدويب
سعادة السيد فوزي جرار
سعادة السيد محمد منور الحديد
سعادة السيد عبد الكريم الكايد
سعادة السيد فرح ابو جابر
سعادة السيد محمد عثمان ابو صبحه

١٠ - لجنة شؤون الضفة الغربية

رئيس اللجنة
مقرر اللجنة

الاعضاء

معالي الدكتور قاسم الريماوي
عطوفة السيد وحيد العوران

عطوفة السيد محمد الخشمان
سعادة السيد فيصل الجازي
سعادة السيد محمد طاهر الكيلاني
سعادة السيد علي الرسخي

معالي السيد اسماعيل حجازي
عطوفة السيد رفعت المنسي
سعادة السيد عاتلي ابو العز
سعادة السيد فرح ابو جابر
سعادة السيد حنا فرح بنوره



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة العادية السادسة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم السبت ٣ ذو القعدة ١٣٩٢ هـ الموافق ٩ كانون اول ١٩٧٢ م

(المجلد ١٨)

(العدد ٣)



صفحة

٤١ (موافقة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٤١

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات :

٤٢ (موافقة)

١ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد اعادكت الفايين مدة شهر

٤٢ (وقت المجلس)

٤٢ (وقت المجلس)

٣ - الوقوف دقيقة واحدة خداعا على وفاة المرحوم معالي النائب السيد سليم البخت

٤٢ (وقت المجلس)

٤٢ (وقت المجلس)

مجلس النواب

صفحة

•••
••••
•••••

٤ - الاسئلة والاجوبة :

٤٣

٤٣

(أ) سؤال رقم (١) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول التعيينات والتشكيلات القضائية التي جرت مؤخرا .

٤٤

(ب) سؤال رقم (٢) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الاموال المخصصة للاتحاد الوطني العربي :

٤٤

(ج) سؤال رقم (٣) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول موقف الحكومة من بعض التصريحات التي صدرت عن معالي امين عام الاتحاد الوطني العربي .

٥ - مقررات اللجنة المالية :

٤٤

٤٤

(أ) قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٨ بشأن انتخاب انتخب معالي السيد موسى ابو الراغب مقررا للجنة .

٤٤

(ب) قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٨ بشأن :

٤٥

١ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات موافقة كما ورد من الحكومة لسنة ١٩٧٢ .

٤٧

٢ - القانون المؤقت رقم (٧٤) لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية . موافقة مع تعديل / للاعيان

* كلمة سعادة النائب السيد محمد المنور الحديدي حول الطرق .

••• كلمة سعادة النائب السيد محمد المنور الحديدي حول الحرم الابراهيمي الشريف ولندم الهجمات الاسلامية في احتجاجها على السلطات الاسرائيلية بسبب انها كلفت الاماكن البنية والمقدسة (انظر البيان الصادر من المجلس بالوقائع بنهاية هذا العدد) .

••• كلمة لفضيلة النائب الأستاذ الشيخ عبد الباقى جمو حول السكر والارز والمواد التوتونية وتحديد جلسة مناقشة هذه المواضيع تقررها هذه الجلسة العامة .

•••• كلمة معالي النائب السيد مفلح البودة الله حول اعادة المواطنين للمصولين .

صفحة

٦ - مقررات اللجنة القانونية :

٥٢

٥٢

(أ) قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٠ بشأن :

٥٤

١ - القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٦٠

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٦٤

٣ - مشروع القانون المعدل لقانون الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٦٦

٤ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٦٨

٥ - مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٧٢

(ب) قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٠ بشأن مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٧٤

(ج) قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٠ بشأن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٧٤

٧ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٥ بشأن بعض العرائض والشكاوى . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٧٩

٨ - قراءة مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في انخائها الى اللجان المختصة :- موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٧٩

(أ) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٩٧٧ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون القواعد العسكرية لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

٨٠

(ب) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٠٤٢٣ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان

مكونة من احدى

صفحة

- (ج) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١١٥٠٣ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢ . ٨١
- (د) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٣٣٤ المتضمن تقديم مشروع قانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٢ . ٨٢
- (هـ) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٦٩٠ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢ . ٨٦
- (و) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٣٧٠٤ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ . ٨٧
- (ز) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٣٨٣٢ المتضمن تقديم مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٢ . ٨٩
- (ح) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٤١٥٧ المتضمن تقديم مشروع قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٢ . ٩٢
- (ط) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٤١٢٨ المتضمن تقديم مشروع قانون ملحق بقانون الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٧١ . ٩٧
- (ي) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٤٣٨٦ المتضمن تقديم مايلي : ١٠٢
- (١) القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة . ١٠٢
- (٢) القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة . ١١٠
- (٣) القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ٩٧٢ المعدل لقانون استقلال القضاء . ١١٢
- (٤) القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ قانون اصناف لقانون امراض الحيوانات . ١١٣
- (ك) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٤٥٥٦ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ . ١١٣
- (ل) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٢٦٢٦ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل الحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ . ١١٤

صفحة

- (م) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٦٤٥٧ المتضمن تقديم مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢ . ١١٧
- (ن) تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٤٩٨٨ المتضمن تقديم مشروع قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٢ . ١١٩
-
-
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة لم يعين ١٢٠

الترح سعادة النائب السديقي الدين الحسيني تعيين معالي السيد ابراهيم الدوي في نفس البيان التي كان بها قبل ان يترك في الوزارة . وعين معالي في اللجنة القانونية ولجنة الشؤون الخارجية .

الترح معالي النائب السيد فضل الدين علي التتاج معالي السيد عبد الوهاب المجالي رئيساً للجنة المالية بدلاً من المرحوم معالي السيد سليم البحت ووافق المجلس على هذا الاقتراح .

مكتبة
مجلس
الاعمال

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٧٣/١٢/٩ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الاستاذ هاني خير :

وتغيب باجيزة معالي السيد عاكف الفواز وسعادة النائب السيد علي الرمي ، وسعادة السيد نعم التسل .

وتغيب معندراً حضرات النواب المحترمين السادة : أمين مجج ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، حافظ عبد النبي ، هيد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، الفريفت القبيج ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية : معالي السيد احمد الطراونه .

وزير الانشاء والتعمير : معالي الدكتور صبي امين عمرو .

وزير دولة : معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة : معالي السيد خالد الحاج حسن .

وزير المواصلات معالي الدكتور محمد الشير .

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالبيركات
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاشغال العامة : معالي المهندس السيد احمد الشوبكي .

وزير المالية : معالي السيد فريد السعد .

وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد معن ابو نوار .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونفني الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تتلى اجازة معالي عاكف بك .

السيد الامين العام

- ١ -

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
لحاجتي الماسة ارجو التفضل بالموافقة على
اجازتي لمدة شهر اعتباراً من اليوم لقضائها خارج
البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٢/١١/٢٠

نائب بدو الوسط

عاكف الفواز

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه هذه الاجازة .

الجميع :

موافقون

٣ - الوقوف دقيقة واحدة حداداً على وفاة
المرحوم النائب السيد سليم البيهيت .

السيد القضاء نائب عجلون

معالي الرئيس اقترح ان نقف دقيقة واحدة
حداداً على المرحوم النائب السيد سليم البيهيت .

السيد الرئيس

ادعو المجلس الكريم للوقوف حداداً على
المرحوم معالي السيد سليم البيهيت .

وهنا وقف المجلس والحضور دقيقة واحدة
حداداً على المرحوم السيد سليم البيهيت عاد المجلس
بعدها للجلوس .

السيد الجديد نائب عمان

معالي الرئيس بمناسبة انتهاء البنية والموازنة
على الابواب ارجو من الحكومة اعادة النظر

بمخصصات الطرق القروية وحيث انها اصبحت غير
صالحة بدمجها للاشغال وحيث ان الاشغال مسؤولة
عن الطرق الرئيسية ، ارجو اعادتها لوزارة الداخلية
للشؤون البلدية لفتح طرق جديدة للقرى وصيانة
الطرق الكثيرة وشكراً .

السيد الحسيني نائب القدس

معالي الرئيس اقترح يا معالي الرئيس بان يعبر
المجلس الكريم عن دعمه لاختواننا في الضفة الغربية
لموقفهم من السلطات الاسرائيلية في الاعتداء على
الاماكن المقدسة ومنها الحرم الابراهيمي الشريف
وغيره من الاماكن المقدسة .

الاستاذ جمو نائب عمان

معالي الرئيس متفق عليه ان المادة الاساسية في
هذا البلد في التمويل هي السكر والسكر قصة طويلة
في هذا البلد اقترح لو ان وزير الاقتصاد هنا كانت
لي كلمة في سؤال اوجهه اليه الا انه غير موجود مع
الاسف ولا اعتقد ان الحكومة تستطيع ان ترد على
سؤالي حول مادة السكر ولذلك اقترح ان تحدد
جلسة يناقش فيها موضوع السكر .

(اصوات : والرز والمواد القروية) والرز
والمواد الاساسية وان يحضر هذا الاجتماع معالي
رئيس ديوان المحاسبة ويمثل الحكومة او الحكومة
كلها معالي وزير الاقتصاد لاننا نقرر ان وزارة
الاقتصاد تعمدت ان يعمل الامر بموضوع السكر
الى ما وصل اليه .

السيد الطراونه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

سيدي ظالماً الي يتحكي فيه . . .

الاستاذ جمو نائب عمان

لذلك ارجو ان يحدد جلسة في اسرع وقت

هكذا من الاصل

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على ذلك ؟ طيب نحدد الجلسة القادمة ان شاء الله .

.....

السيد عودة الله نائب ماديا

معالي الرئيس يا سيدي سبق ان دولة رئيس الحكومة ان التزم امام هذا المجلس اعادة النظر في الموظفين الذين انفصلوا من جهاز الدولة ورغم مرور فترة طويلة على التزام دولة الرئيس باعادة النظر بأمر هؤلاء الناس لم يجر لهم اي حل من الحلول فارجو من دولة الرئيس .

السيد الرئيس

لقد بحثت الموضوع مع دولة الرئيس وارجو ان يؤجل بحثه الى ان يعود دولته ويبحث في جلسة قادمة .

السيد غصيب نائب السلط

انا اثنى على اقتراح معالي مفلح بك واقول ان هذا الموضوع من جملة المواضيع التي يجب على الحكومة ان تعالج هذا الموضوع ثم لي كلمة بموضوع آخر .

اقول ان الرجوع عن الخطأ فضيلة وهكذا فعلت الحقيقة سوريا العربية بحيث بدأت بكسر جليد الجفاء الذي ران على علاقات الاخوة مبدية من الزمن ولذلك تعود الى الاصلاء العربية لتربط بين ابناء الدم والفرد والمصير الواحد واذا تستحق السلطات السورية كل الشكر منا نأمل من حكومتنا ان تتجاوز هذه الفرصة لتوثيق روابط الاخوة بما يعود بالخير والنجاح على الامة العربية جميعا . هذه الامة التي ابتليت بأفريس والام عبسو

بتاريخها الحافل الطويل واذا فعل اصحاب النيات الحسنة بهذه الامة العريقة بما عليه عليها الواجب تقوم ويا للاسف فئة من الناس في هذا البلد الطيب ممن لم يرق لما الا الفرقة وتعميق الخلاف ولا تحسب حسابا الى مصالحها الذاتية ضاربة بكل ما يعود على الصالح العام بالنفع عرض الحائط تقوم هذه الفئة بالعمل في الظلام على تقليد صفو التقارب والتباغض المعروفة لتكرس التباعد بدل التقارب والتباغض بدل التحاب والتلاحم، اما في افصاح المجال لاساليب مثل هذه الفئة كل الخطأ على مصلحة الامة ولهذا فاني احذر منها وارجو من الحكومة ان ترفضها وتطوقها ثم تسري عملها وتضرب على يدها وتجعلها عبرة والله من وراء القصد .

السيد الطراونة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

يعلم النائب الكريم والمجلس الكريم ان الاردن دائما يمد يده وباخلاص وإيمان للتعاون مع اخوانه العرب لما فيه مصلحة الجميع .

٤ - الاسئلة والاجوبة

السيد الرئيس

تتل الاسئلة وما ورد عليها من الجوبة :

— أ —

السيد الامين العام

السؤال الاول مقدم من النائب العنزام السيد بشاره غصيب موجه لدولة رئيس الوزراء حول التعيينات والتشكيلات القضائية التي جرت مؤخرا . السيد الطراونة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

معالي الرئيس

الواقع ان المدة غير كافية حتى يجاوب معالي النائب المحترم على هذه الاسئلة وان شاء الله في جلسة قادمة ستجاوب عليها .

(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد سليم البيخيت، وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء سابا المكش، يعقوب معمر فضل الدقموني ، موسى ابو الراغب ، مفلح عودة الله . فرح ابو جابر ، عمران المعاينة ، سليمان القضاء محي الدين الحسيني .

وقررت اللجنة انتخاب معالي السيد موسى ابو الراغب مقررا للجنة . وتوصى اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

(اخذ المجلس علماً به)

(ب)

السيد المقرر

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد سليم البيخيت وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة : المقرر موسى ابو الراغب والاعضاء : سابا المكش ، يعقوب معمر ، فضل الدقموني ، مفلح عودة الله ، سليمان القضاء ، فرح ابو جابر ، محي الدين الحسيني .

ولظرت بالقوانين المؤقتة ومشاريع القوانين الحالية عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : - (١) الموافقة على مشروع القانون المعدل

السؤال وردنا يوم الاربعاء او الخميس فحتى يجاوب جوابا كافيا كما ان المدة القانونية كما تعلم لا تزال لدينا .

السيد الامين العام

سؤال رقم (٢) موجه من معالي السيد بشاره غصيب حول الاموال المخصصة للاتحاد الوطني العربي .

والسؤال رقم (٣) ايضا موجه من معالي النائب السيد بشاره غصيب موجه لدولة رئيس الوزراء حول موقف الحكومة من بعض التصريحات التي صدرت عن معالي امسين عام الاتحاد الوطني العربي .

السيد غصيب نائب السلط

النواب ليس عندهم فكره عن الاسئلة .

السيد المعظم نائب معان

تلاوة السؤال فقط .

السيد الرئيس

السؤالات كلها وجهت الحكومة الان توجل الى جهة اخرى .

٥ - مقررات اللجنة المالية

السيد الرئيس

تتل مقررات اللجنة المالية وارجو ان يتفضل معالي السيد موسى ابو الراغب الى المنصة لتلاوتها

هكذا حدد الاصط

لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

(٢) الموافقة على القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي : -

أ) تعديل نص الفقرة (ج) من المادة (٦) المعدلة لتصبح بالشكل التالي .

ج) المكلفون الذين تنشر اسمياؤهم في الجريدة الرسمية ويتخلفون عن دفع المبالغ المطلوبة بعد مرور (٦٠) يوما من تاريخ النشر تحجز اموالهم الجائز حجزها قانونيا بقرار من الحاكم الاداري لاستيفاء الاموال الاميرية وتباع بعد سنة من تاريخ الحجز اذا لم يتم الدفع او يجر التسوية اللازمة .

ب) يضاف الى اول الفقرة (أ) من المادة ١٦ المعدلة العبارة التالية : (مع مراعاة احكام المواد

٧٢ و٧٣ و٧٤ من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ او ما يطرأ عليها من تعديل) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

- ١ -

السيد الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٢ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

| ملاحظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٢ | نص المادة المعمول بها الآن | نص المادة (١٦) من القانون الاصيل |
|---|---|---|
| انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٨ البند (١) | انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٨ البند (١) | انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٨ البند (١) |
| المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد | تمثل المادة (١١) من القانون الاصيل باعتبارها مساويرة فيما فقرة (أ) واما الفقرة (ب) التالية اليها : - الفرقة (ب) : تبقى الحاكم او الحكيم مختصين بعمل الفقرة السابقة حتى بعد فصل الصوري او التراجع المرفوض وتنفيذ موثر الاجراءات الصادرة بهذا الشأن وفقا لاحكام قانون دعوى الحكومة . | انظر المادة (١١) من القانون الاصيل باعتبارها مساويرة فيما فقرة (أ) واما الفقرة (ب) التالية اليها : - الفرقة (ب) : تبقى الحاكم او الحكيم مختصين بعمل الفقرة السابقة حتى بعد فصل الصوري او التراجع المرفوض وتنفيذ موثر الاجراءات الصادرة بهذا الشأن وفقا لاحكام قانون دعوى الحكومة . |
| نص المادة المعمول بها الآن | انظر المادة (١٦) من القانون الاصيل | انظر المادة (١٦) من القانون الاصيل |

مكتبة مجلس النواب

الاسباب الموجبة

حيث ان الجهات المعنية كثيرا ما تجد نقصا في الطوايع على البيانات المبرزة للمحاكم في القضايا بعد ان يكون قد فصل فيها من قبل القضاء .
ولما كان النص الوارد في المادتين ١١ و ١٢ من قانون رسوم طوايع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ والقرار التفسيري الصادر عن الديوان الخاص رقم ١٧ لسنة ١٩٥١ قد حصر صلاحية الحاكم في النظر بنقص الطوايع وفرض الغرامة اثناء سير القضية فقط ، فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل بحيث تملأ صلاحيات للقضاة تمكنهم من استيفاء نقص الطوايع وفرض الغرامة في القضايا المفصلة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

لقانون معدل لقانون رسوم طوايع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوايع الواردات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون رسوم طوايع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واخفاصة الفقرة (ب) التالية اليها :

الفقرة ب :

تبقى الحاكم او المحكمين مختصين باعمال الفقرة السابقة حتى بعد فصل الدعوى او النزاع المعروض وتنفيذ

دوائر الاجراء القرارات الصادرة بهذا الشأن وفقا لاحكام قانون دعاوي الحكومة .

(٢)

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية ، هل ،
السيد الطراونه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية
ال خمسة عشر يوماً صار ستين لا مانع ، لكن بالنسبة للبيع ، وجهة نظر اللجنة المحترمة لماذا سنة ؟ مدة سنة ليست ؟ يعني مدة السنة . . . كانت متروكة لوزارة المالية لتقدر ظرف الانسان ، تحديدها بأنه لا يجوز البيع الا بعد مضي مدة سنة .

السيد المقرر

كانت تحجز وتباع خلال خمسة عشر يوماً ؛
السيد الطراونه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية
خمس عشر يوماً النشر ، صارت ستين يوماً ، نحن موافقين عليها .

السيد المقرر

ستين يوماً كافية يستطيع أن يصفي أموره مع وزارة المالية فأعطته هذا المجال ليدبر نفسه .

السيد الطراونه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

لا ، ليس هذا الواقع ، اسمح لي ، القصة كانت خمسة عشر يوماً صارت الخمسة عشر يوماً بعد النشر غير كافية ان نلقي عليه الحجز لا مانع حينئذ ابدأ لكن بعد ما تحجز لا تباع هذه الاموال الا بعد سنة مدة السنة في الواقع طويلة لا حجت ان تتركه ، لأن هذا المال المحجز يتطلب حفظه لدى الناس يمكن ان يكون غرضه لاجراءات يمكن اشياء كثيرة فأنسا

السيد الطراونه

يا سيدي موافق

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ترك لوزارة المالية ، تركها مرة .

السيد الموران نائب الطلبة

هل تحجز وتباع بعد ذلك ؟

السيد الطراونه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

لا تباع الا بعد سنة ، هذه السنة تكبد فيها الدولة ما حصلت ثانيا نفس المال المحجز نحن لم نراع ظروفه ما هي الظروف التي تمر على المال المحجز اظن الاخوان الذين اشتغلوا بالقانون يقدرون هذه الناحية هذا المال ستأخذه من محل وتضعه في حوز تضعه عند كفيل او تضعه في مكان ، هذا يكبد نفقات ، ايضا في اموال تحجز يمكن ان لا تبقى يعني لو حجزت اموال كالمواشي وغيره فانا من رأيي ان المدة تترك لوزارة المالية تديرها بالشكل الذي هي تقتضيه به لانه الاصل الحكومة ليست عدوة للناس بل تحب ان تخفف عنهم ، يمكن ان يبقى اكثر من سنة او اقل اما لو توخذ كل حالة بمجالاتها يكون هذا ...

السيد المقرر

بدلا من شهرين . .

السيد المصلح نائب عماد

كلام معالي نائب رئيس الوزراء واراد في الامور المنقولة اما غير المنقولة تعديل اللجنة في محله .

السيد الطراونه

يا سيدي موافق

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ترك لوزارة المالية ، تركها مرة .

السيد الموران نائب الطلبة

هل تحجز وتباع بعد ذلك ؟

السيد الطراونه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

نقطة نظام تليت المادة ووافق عليها المجلس ثانيا ، توضيحا لما تفضل فيه معالي الاخ الكريم الاموال المنقولة تختلف انواعها مثلا هناك اموال مواشي التي الحجز عليها لماذا وضعت عند شخص ثالث فمثل ما تفضل يتكبد المكلف نفقات طائلة في هذا السبيل انما هناك اجراءات ادارية يشترك فيها الحاكم الاداري على اللجنة التي هي من المحاسب ومن الزراعة فهذه امور تأخذ شكل واعتبارات ادارية اكثر منها تنظيمية قانونية ويمكن ان تبقى عند نفس صاحب المال بكفالة معينة اذا ما ولى بهذه المدة .

السيد الرئيس

هناك نقطة كما قال رفاض بك على اساس ان الاموال غير المنقولة التي ... تفضل يا ابو عامر

السيد المحامي نائب الكرك

يبقى النص كما ورد من الحكومة فسيما يتعلق بالاموال المنقولة وتعديل اللجنة في الاموال غير المنقولة .

هكذا حله الفصل

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

يبقى ويضاف عبارة (يستثنى من ذلك الاموال المنقولة فلا تباع الا بعد سنة) يبقى النص الذي جاء من الحكومة ويضاف عبارة (باستثناء الاموال غير المنقولة فتباع بعد سنة من حجزها) .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة مع التعديل الذي وافق عليه المجلس ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

المشروع مع التعديلات هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون .

وولها يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى مجلس الاحيان الموقر .

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المسجل قانون تحصيل الاموال الاميرية .

الجلسة الثالثة من الدورة العادية السادسة ٩ كانون اول ١٩٧٢

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ٢٨/١١/١٩٧٢ البند (٢)

| تتميز الاموال الاميرية | المادة (١٦) من القانون الاصيل | المادة (١٦) من القانون الجديد |
|---|--|--|
| المادة (١٦) : ١- تسلم تحقيقات الاموال الاميرية الى الجباية كل فيما يخص دائرة المحاسبة وعلى الجباية الخاضع ان ينظم جدولاً على نسخين باسماء المكلفين في دائرته المحاسبية مرفقاً به وثيقة فيه مقادير المبالغ المطلوب من كل واحد منهم وتعلق احادي النسخين في موقع ظاهر من الجباية او القرية ، وبعد التسليم الثانية الى الخاضع الخاضع يضمن الجباية دعوة المكلفين لتأدية المبالغ المطلوب منهم بحلول (١٥) يوماً من تاريخ تعليق الجدول . ب- المكلفون الذين لا يؤدون الاموال الاميرية المطلوبة في الجريدة المذكورة في الفقرة (١) السابقة تتسبب اصدارهم والمبالغ المطلوبة منهم في الجريدة المذكورة في الفقرة (١) من القانون الاصيل بالفناء نص الفقرة (١) منها | ١- تجوز السلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يؤدي المطلوب منه من الاموال الاميرية والسهم المستحقه بحلول مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر المظانية في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعبر ذاك الاستحقاق ايراداً الخزينة وقاد صحت الاموال الاميرية المطلوبة . | ١- تجوز السلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يؤدي المطلوب منه من الاموال الاميرية والسهم المستحقه بحلول مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر المظانية في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعبر ذاك الاستحقاق ايراداً الخزينة وقاد صحت الاموال الاميرية المطلوبة . |
| ٢- عندما تسلم تحقيقات الاموال الاميرية الى الجباية جباية يتم اعداداً بالتكامل الذي يعبر عنه المالية على ثلاثة نسخ باسماء المكلفين مبنية في مقدار المبلغ المطلوب من كل واحد منهم وتعلق نسخة من الاوراق في موقع ظاهر من الجباية او القرية او القرية . ٣- عليه ان يبلغ السبعة اثنائية الى الجباية الذي يطلب منه في كتابة اعلان ان يوقع او يجمع او يجمع يضمنهم في تأدية مسا هو مطلوب منهم وقوع التوقيع والتوقيع يضمنهم في تأدية مسا هو مطلوب منهم بحلول عشرة ايام من تاريخ تعليق وتوقيع الاقرار . ب- تسلم المكلف التقييم خارج الملكية الارادية اقراره | ١- تجوز السلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يؤدي المكلف ما هو مستحقه من الاموال الاميرية والسهم المستحقه بحلول مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر المظانية في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعبر ذاك الاستحقاق ايراداً خزينة وقاد صحت الاموال الاميرية المطلوبة . | ١- تجوز السلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يؤدي المكلف ما هو مستحقه من الاموال الاميرية والسهم المستحقه بحلول مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر المظانية في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعبر ذاك الاستحقاق ايراداً خزينة وقاد صحت الاموال الاميرية المطلوبة . |

مكتبة
البرلمان
١٩٧٢

الاسباب الموجبة

ان السبب الداعي لهذا التعديل هو ان وزارة المالية وجدت اثناء ممارستها لتطبيق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ ، ان موضوع تبليغ المكلفين باموال اميرية متحققة عليهم بالصورة المرسومة في المادتين (١٦ و ١٧) منه امر يسبب الكثير من الاشكال للجباة الذين يقومون باجراءات التبليغ لعدم العثور على المكلفين وغياب بعضهم خارج البلاد مما يتعذر معه التبليغ الصحيح وبالتالي عدم التمكن من اتخاذ اجراء سليم في التحصيل لعدم صحة التبليغ وقد وضع القانون المرفق لتلافي هذا النقص عن طريق التبليغ بواسطة النشر في الجريدة الرسمية وبذلك تسهل معاملة التبليغ وتحصيل الاموال الاميرية .

قانون مؤقت رقم (٧٤) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

- ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٦) :

١ - تسلم تحقيقات الاموال الاميرية الى الجباة كل فيما يخص دائرته التحصيلية ، وعلى الجباة المختص ان ينظم جدولاً على نسختين باسماء المكلفين في دائرته التحصيلية موقفاً منه ومبيناً فيه مقدار المبلغ المطلوب من كل واحد منهم وتعلق احدى النسختين في موقع ظاهر من الحي او القرية ، ويحيل النسخة الثانية الى المحاسب المختص يتضمن الجدول دعوة المكلفين لتأدية المبلغ المطلوب منهم خلال ١٥ يوماً من تاريخ تعليق الجدول .

ب - المكلفون الذين لا يؤدون الاموال الاميرية المطلوبة على الصورة المذكورة في الفقرة (أ) السابقة تنشر اسمائهم والمبالغ المطلوبة منهم في الجريدة الرسمية .

ج - المكلفون الذين تنشر اسمائهم في الجريدة الرسمية ويتخلّفون عن دفع المبالغ المطلوبة بعد مرور ١٠ يوماً من تاريخ النشر يحجز اموالهم الجائز حيزها قانوناً بقرار من الحاكم الاداري لاستيفاء الاموال الاميرية وتباع اذا لم يتم الدفع او تجري التصفية اللازمة خلال المسددة التي يعينها الحاكم الاداري اذا كانت من الاموال الموقوفة اما اذا كانت من الاموال غير الموقوفة فبإيعاز بعد مرور سنة من تاريخ الحجز .

- ٣ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
- أ - مع مراعاة احكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ او ما طرأ عليها من تعديل يجوز للسلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يؤدي المطلوب منه من الاموال الاميرية والذم المستحقه خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر المطالبة في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعتبر ذلك الاستحقاق ايراداً للخزينة وفاء عن الاموال الاميرية المطلوبة .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس

والآن تنلى مقررات اللجنة القانونية وارجو من المقرر السيد سليمان القضاة التفضل الى المنصة .
(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعطوفة السادة المقرر : سليمان القضاة ، والاعضاء بشارة غصيب ، يعقوب معمر ، سليم البخيت ، ساهبا العكشة ، عبد الوهاب المجالي ، محي الدين الحسيني .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت ما يلي :-

أ - الموافقة على القوانين التالية كما وردت من الحكومة :

- ١ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون المقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة .

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

ولما نلى نص القانون والاتفاقية كما وافق المجلس عليها ، وهذا هو القانون وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاحيان الموقر .

مجلس النواب

الاسباب الموجبة

تمشيا مع الحاجة الى توفير وسائل نقل سياحية حديثة تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها وسعيها وراء الفوائد والمكاسب التي تجنيها البلاد من إيجاد شركة ذات امتياز تنولى اعمال النقل السياحي فقد وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦

قانون تصديق اتفاق الامتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة

إنادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق الامتياز المقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر الاتفاق المقود بين الحكومة وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحا وناظلا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ - خلافا لاحكام قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته يحق لشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة تعاظم اعمال النقل السياحي في جميع أنحاء المملكة .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة

تمشيا مع الحاجة الى توفير وسائل نقل سياحية حديثة تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها ، وسعيها وراء الفوائد والمكاسب التي تجنيها البلاد من إيجاد شركة ذات امتياز تنولى اعمال النقل السياحي ، فقد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة على ما يلي : -

المادة ١ - تعاريف

تدل الكلمات والعبارات التالية حيثما وردت بهذا الاتفاق على ما يلي : -

الحكومة - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الوزير - وزير الاقتصاد الوطني

السلطة - سلطة السياحة

الشركة - شركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة ومركزها القدس المسجلة تحت رقم (٤٥) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٠ او اية شركة او هيئة اخرى تتحول اليها بحقوق هذه الشركة وفق الاصول القانونية وبالشكل الذي لا يتعارض مع احكام هذا الاتفاق .

مجلس الادارة - هيئة الادارة المخولة بمقتضى احكام القوانين والانظمة النافذة المعمول حق تولي شؤون الشركة وتسيير امورها ، والمؤلفة بموجب نظام الشركة الداخلي .

النقل السياحي - نقل السياح الوافدين الى المملكة في رحلات منتظمة ، ولا يدخل ضمنه نقل الحجاج والطلاب ورحلات النوادي والجمعيات المحلية وما شابهها .

الانشاءات والممتلكات - جميع الاراضي والعقارات والباصيات والسيارات والمعدات والادوات المملوكة للشركة والالزمة لها للقيام باعمالها .

الشهر ، السنة - الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي .

القوة القاهرة - القضاء والندرو النصبان والحرب والحريق والاضطرابات والعواصف والفيضانات والصواعق والانفجارات والزلازل واي حدث آخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه .

ويعتبر المفرد شاملا للجمع ، والجمع شاملا للمفرد .

هكذا قد لاحظ

المادة ٢ - منح الامتياز ومدته ومقاصده

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذا الاتفاق بالجريدة الرسمية ويجوز تمديد هذه المدة لفترة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ورئيس مجلس السلطة ، ويتناول هذا الامتياز الحقوق التالية : -

١ - القيام بجميع أعمال النقل السياحي بواسطة الباصات السياحية (البولمان) ضمن المملكة وفي حدود ما تقتضيه الشروط الواردة بهذا الاتفاق .

٢ - تملك واستئجار الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لغايات الشركة في تولي أعمال النقل السياحي .

٣ - القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة واهدافها المبينة في عقد تأسيسها .

المادة ٣ - مسؤوليات الشركة وواجباتها :

ينحصر في الشركة طيلة مدة الامتياز حق القيام بأعمال النقل السياحي في جميع انحاء المملكة . ولا تسمح الحكومة خلال مريان مدة الامتياز تأسيس وتسجيل اية شركة أخرى تدخل في غاياتها أعمال النقل السياحي ضمن منطقة الامتياز .

وتلتزم الشركة مقابل هذا الحصر بضمان استغلال هذا الامتياز بما يكفل تحقيق مقاصده بشكل عام على الوجه الأمثل . ويتوجب عليها بشكل خاص تنفيذ ما يلي : -

١ - تأمين كل الوسائل الكافية لسد حاجات النقل السياحي في المملكة وبشكل خاص الباصات السياحية (Pullman) التي تسير على البتزين او الديزل بما يتفق مع تنظيم ورفع مستوى هذه الخدمة السياحية على احسن وجه ممكن تتطلبه خطط التنمية السياحية التي تضعها وتعتمدها السلطة ويشترط ان توافق السلطة على مواصفات هذه الباصات ولا يجوز للشركة ان تستعملها الا لأغراض النقل السياحي .

٢ - تسير خطوط النقل السياحي وتنظيم الرحلات السياحية داخل المملكة وخارجها ويتم تنسيق هذه الرحلات بموجب برامج يتفق عليها بين الحين والآخر بين السلطة والشركة وفق ما تتطلبه خطط تنشيط السياحة وتنميتها . ويحق للسلطة ان تطلب تنظيم رحلات الى الاماكن السياحية والآرية التي تحددها وذلك بعد اجرائها دراسة للجندوى الاقتصادية لهذه الرحلات يوافق عليها الطرفان . كما يحق للسلطة في سبيل ذلك الامتناع بغير باصات الشركة اذ وجدت ذلك ضروريا .

٣ - ضمان تزويد مكاتب السياحة وشركاتها بجميع ما تحتاجه من باصات لنقل السياح المرتبطين بهذه المكاتب والشركات وفق الاسس والشروط التي تقررها السلطة من وقت لآخر لهذه الغاية .

٤ - تخصص الشركة ٧٪ من ربحها الاجمالي لاستثماره في أعمال الدعاية السياحية يوزع على النحو التالي : -

أ - ٤٪ يحول للسلطة لصرفه في الدعاية السياحية مباشرة من قبلها ؛

ب - ٣٪ تستثمره الشركة في الدعاية السياحية وفق الخطة التي تتفق عليها مع السلطة ؛

٥ - الاتصال والتعامل مع منظمات وشركات ومكاتب السياحة العالمية وقبول الحجوزات منها مباشرة فيما يتعلق بأعمال النقل فقط ؛

٦ - انشاء ثلاثة مواقف للباصات (TERMINAL) احدها في عمان والآخر في القدس والثالث في العقبة ، واقامة اماكن لتوفير التسهيلات اللازمة للسياح على طرق النقل السياحي وفق الترتيب الذي تضعه السلطة لهذه الغاية حسب متطلبات العمل والسلطة ان تقرر انشاء مواقف باصات أخرى (TERMINAL) وفق ما تقتضيه الخطة السياحية .

المادة ٤ - حق الاستملاك

يحق للشركة استملاك الاراضي وحقوق الاتفاق التي تحتاجها لتنفيذ غاياتها وذلك بالاتفاق مع اصحاب هذه الاراضي والحقوق ، واذا لم يتم الاتفاق على ذلك وجسد الوزير بناء على تنسيب السلطة ان امتلاك هذه الاراضي والحقوق ضروري لأعمال الشركة فيعندئذ الى استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى القوانين النافذة المعمول والمتعلقة بهذه الأمور .

المادة ٥ - اجور النقل وارباح الشركة

١ - تقرر اجور النقل التي تتقاضاها الشركة بقرار مشترك يتخذ من قبل الوزير والسلطة وبعد التشاور مع مجلس ادارة الشركة بحيث تضمن تعريفة هذه الاجور ربحاً للشركة لا يتجاوز حده الاعلى بما في ذلك ضريبة الدخل وغيرها من الاحتياطات والاقطاعات القانونية الاخرى ١٦٪ من قيمة ارباح الشركة المدفوع .

٢ - اذا زاد ربح الشركة عن الحد الاعلى المنصوص عليه بالفقرة السابقة تنفق الزيادة في مجالات تنشيط الحركة السياحية وبصورة خاصة أعمال النقل السياحي واقامة الاستراحات السياحية وتنفيذ برامج الدعاية السياحية وفق الترتيب الذي يتفق عليه بين السلطة والشركة . وفي حالة الاختلاف على ذلك يتوجب على الشركة رصد الزيادة في حساب خاص يتشكل بالطريقة التي يقررها الوزير ومجلس السلطة بالتشاور مع رئيس مجلس ادارة الشركة .

مكونة من اربعة اجزاء

المادة ٦ - للسلطة خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف على سير اعمال الشركة من اجل تأمين استثمار هذا الامتياز باوفي واكمل شكل ممكن ، وعلى الشركة تزويد السلطة بجميع التقارير والمعلومات التي تطلبها والتي تحتاج اليها لمقاصد هذا الاشراف ، ولمدير السلطة او من ينبيه حق الاطلاع على جميع مخبرات الشركة وملقاتها لهذا الغرض ، ويحق له انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف .

المادة ٧ - الاشراف المالي

لوزير او من ينبيه خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف المالي على اعمال الشركة من اجل ضمان استثمار هذا الامتياز بما يتفق مع الاهداف المتوخاة منه ، وعلى الشركة تزويد الوزير بجميع التقارير والمعلومات التي يراها ضرورية لغايات هذا الاشراف وللوزير او من ينبيه حق الاطلاع على جميع مخبرات الشركة وملقاتها لهذا الغرض ، ويحق للوزير انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف وتلتزم الشركة بتفقاتهم ورواتبهم التي يقررها الوزير .

المادة ٨ - كفاءة الشركة ومسؤوليتها

ان قيام السلطة بالاشراف على سير اعمال الشركة وتولي الوزير الرقابة المالية عليها وفق مقتضيات المادتين السادسة والسابعة من هذا الامتياز لا يعني الشركة من مسؤولية وجوب قيامها بجميع الالتزامات والواجبات المطلوبة منها بموجب هذا الامتياز على اكل وجه .

المادة ٩ - حسابات الشركة :

مع مراعاة احكام اي قانون آخر ، يتوجب على الشركة ان تحفظ في كل الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع دفاترها وحساباتها منظمة منسقة بالصورة التي تكفل بيان جميع وارداتها ونفقاتها المالية عن اي عمل ذي علاقة بتنفيذ هذا الامتياز والتي تؤمن تحديد موجوداتها ومطلوباتها بشكل واضح وصحيح ، ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباح بشكل دائم للمندوبين الحكومة الذين يعينون خطيا لهذه الغاية من قبل اية جهة حكومية مختصة .

المادة ١٠ - تغطية اسهم الشركة :

تعميما للقاعدة المتوخاة من هذا الامتياز وخلافا لاحكام اي قانون آخر يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للمساهمة الى غير مساهمين سابقين وذلك بخصها اولا على الجمهور للاكتتاب بها مدة لا تقل عن شهر كامل يتبدئه من تاريخ فتح باب الاكتتاب حسب الاصول القانونية المرعية . وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة يحق بعد ذلك للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

المادة ١١ - القروض وسندات الدين

رغما عن احكام اي قانون او نظام آخر لا يجوز للشركة ان تعقد اي قرض مؤمن بموجودات الشركة وان تصدر سندات دين الا بعد موافقة مجلس الوزراء الخطية على ذلك بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة وحسب الشروط التي يقررها المجلس بهذا الشأن . ويجب ان يراعى استهلاك القروض او السندات استهلاكاً تاماً قبل نهاية مدة الامتياز .

المادة ١٢ - التصرف بموجودات الشركة :

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الامتياز ان تصرف سواء بالبيع او الهبة او باي شكل آخر يؤدي الى نقل ملكية الموجودات الخاصة بها والتي تستغل لاغراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من الوزير وذلك بعد استئناسه برأي السلطة .

المادة ١٣ - عدم تنازل الشركة عن الامتياز

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز ، كلياً او جزئياً ، او ان تخرجه او ان تبيع او ترهن اي حق فيه او ان تتنازل عن اية سلطة مخولة لها بمقتضاه الا بعد موافقة مجلس الوزراء الخطية على ذلك بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة .

المادة ١٤ - حق الحكومة في شراء موجودات الشركة

يحق للحكومة بعد مرور عشر سنوات على بدء نفاذ هذا الامتياز ، شراء موجودات الشركة بشمن يقرر على اساس قيمتها الفعلية المقدرة وفق الاصول الحسابية المتعارف عليها وتم عليه تقدير قيمة موجودات الشركة مسبقاً قبل لجنة تضم عدداً متساوياً من مندوبي الحكومة والشركة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس للجنة وفي حالة اختلافهما على تعيينه يقوم رئيس اهل حكمة قضائية بتعيينه ويكون تقدير هذه اللجنة قطعياً وماز ما لطري الامتياز وغير قابل الطعن اطلاقاً .

المادة ١٥ - فسخ الامتياز

للحكومة بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة ومع مراعاة احكام ظروف القوة القاهرة ونصوص التحكيم الواردة بهذا الاتفاق وبعد ثلاثة اشهر من انحطار الشركة بذلك كتابيا ان يفسخ الامتياز لاي من الاسباب التالية :-

- ١ - اذا تنازلت الشركة لتغير عن هذا الامتياز او عن اي حق فيه او عن اية صلاحية مخولة لها بموجبها او اذا اجرت او تعرضت فيه باي شكل آخر دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية حسب ما يقتضيه هذا الامتياز .

مكونة من اربعة

٢ - اذا رهنّت الشركة موجوداتها كلياً او جزئياً خلافاً لاحكام هذا الامتياز .

٣ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة سواء اكان ذلك اختيارياً ام اجبارياً .

٤ - اذا الغي تسجيل الشركة لاي سبب قانوني .

٥ - اذا خالفت الشركة الواجبات والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذا الامتياز شريطة مراعاة ما يلي :

أ - تبلغ الحكومة الشركة كلياً لاحظت منها مخالفة او اهمالاً او تقصيراً او تهاوناً في مراعاة واحترام احكام هذا الاتفاق اخطاراً كتابياً تطلب منها به ازالة اسباب المخالفة او الاهمال او التقصير او التهاون في الامر او الامور التي تعينها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار .

ب - اذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلبته منها الحكومة في اخطارها لها وخلال المدة المحددة به لذلك ولم تستطع الشركة اقناع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تلافيها ، يحق عندئذ للحكومة اما ان تفرض غرامة على الشركة تعادل العطل والضرر الحاصل لها مع تمديد مدة الاخطار كما تراه مناسباً . او ان تبسغ الشركة فوراً فسخ هذا الامتياز او ان تفرض عليها كلتا العقوبتين معاً .

ج - اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز بموجب الاحكام المنصوصة عليها به ، لا يحق للشركة ان تطالب بأي تعويض عن اي عطل او ضرر حصل لها او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تكبدها من جراء ذلك .

المادة ١٦ - انقضاء مدة الامتياز : او فسخه

خلال الاحكام النظام الداخلي للشركة اذا انقضت مدة الامتياز المحددة في هذا الاتفاق او اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز وفق احكامه ، يحق للحكومة السماح للشركة بمنايعة اعمالها ضمن الشروط التي يقررها الوزير ورئيس مجلس السلطة ، كما يجوز للشركة بيع موجوداتها او تصفية اعمالها .

المادة ١٧ - شؤون الموظفين :

مع مراعاة قوانين العمل والعمال النافذة المعمول ، يتوجب على الشركة بالاتفاق مع الوزير ورئيس مجلس السلطة ان تضع الانظمة والتعليمات اللازمة لاستخدام موظفيها بحيث يحدد بموجبها عددهم وواجباتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم واجورهم وشروط استخدامهم ومزاياهم عليهم .

المادة ١٨ - الشروط المستعجلة والتقارير الدورية

١ - يتوجب على الشركة ان تباشر اعمالها المحددة لها بمقتضى هذا الامتياز خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ نفاذه ، كما تلتزم الشركة في البدء بتنفيذ وتقديم خدماتها خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ مباشرة اعمالها . ويجوز للوزير ولرئيس مجلس السلطة بقرار مشترك منها تمديد المدة الاخيرة للفترة التي يريانها مناسبة اذا اقتضت بوجود اسباب مبررة لذلك .

٢ - يتوجب على الشركة ان تقدم بشكل دوري تقارير نصف سنوية للوزير ولرئيس مجلس السلطة مبنية بها بشكل وفي كيفية سير اعمالها وامورها . كما ينبغي على مجلس الادارة تزويد الوزير ورئيس مجلس السلطة وبشكل منتظم بنسخ عن محاضر جلسات وقرارات مجلس ادارة الشركة .

المادة ١٩ - الاخطارات

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقاً لاحكام هذا الامتياز يرسل لها بالبريد المسجل الى مكتبها الرئيسي ويعتبر انه تبلغ لها بمجرد تبليغه الى ادارتها .

المادة ٢٠ - التحكيم

اذا وقع خلاف بين طرفي هذا الامتياز بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوصه او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء اتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسوية هذا الخلاف بالاتفاق بين الطرفين يحال الخلاف اما الى حكم واحد يتفق عليه الطرفان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق حكماً واحداً بالاضافة الى حكم ثالث يتفقان عليه واذا اختلف الطرفان هل تعين هذا الحكم الثالث او اذا لم يعمد احد الطرفين الى تعيين حكم غنه فان رئيس اعلى محكمة قضائية في المملكة يقوم عندئذ بتعيين ذلك الحكم ويجري التحكيم وفقاً للقوانين والانظمة النافذة المعمول .

رؤوف درويش
رئيس مجلس ادارة شركة التعلقات السياحية
المساهمة المحدودة

حام الزعبي
وزير الاقتصاد الوطني

- ٢ -

السيد الرئيس

مشروع قانون تعديل لقانون العقابر الخطرة لسنة ١٩٧٢ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

هكذا عند الاصل

| أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | المادة المعمول بها الآن |
|---|--|--|
| أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٠ بأن: | تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بأداء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالية : - - يعاقب كل من : ١ - استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو زرع أو صنع أو حفر عقساراً من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة . ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو أخرى أو دير ارتكبا . ساعد وهو في الملكية على ارتكاب جرم في الخارج ، ينطبق على أحكام قانون عائل هذا القانون ومعمول به في تلك البلاد أو أخرى أو دير ارتكابه . بالأفعال الشاقة المؤبدة وبالفرامة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار . ب) أحرر بالعقاقير الخطرة أو أزرعها أو أهد أو حيا داراً أو مكاناً لتعاطيها أو كان ذا علاقة بعمل كهذا مع عليه بذلك أو وجدت في حوزته عقاقير أو أواني أخرى تستعمل في تدخين الأقرون أو الحشيش . بالأفعال الشاقة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبالفرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار . ج) نقل العقاقير الخطرة بطريق الترانزيت أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جلت بها أو عث بها . بالحبس مدة لا تقل عن سنتين . | نص الفقرة (١) من المادة (١٦) ١ - يعتبر كل جرم ينطبق عليه هذا القانون أو أي نظام صارم يعقبا جنائية يعاقب عليها بالأفعال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبفرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار . ويشترط ما يلي : - أ) ما عدا جرائم الاجرام بالعقاقير الخطرة أو أزرعها أو نقلها عليه لعاقبة يجوز أن يحاكم أمام قاضي المصلح كل من يرتكب جرماً خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على ألف دينار أو بكلاً العودتين . ب) لا يعاقب أي شخص لدى ادافته بمخالفة أي نظام صارم يعقبا هذا القانون أو بطلب بزيادة أحكام ذلك النظام فيما ينطبق عليه ذلك النظام أو أصلاً أو صرف الوصفات المخوية على عقاقير يسري عليها هذا القانون ، بالحبس دون تجديده ببلغ غرامة ، كما أنه لا يعاقب ببلغ غرامة تتجاوز خمسين ديناراً ، إذا انتهكت المحكمة التي نظرت في القضية أن الجرم قد ارتكب بطريق السهو وأنه لم يكن عهداً لا ارتكاب أو محاولة ارتكاب جرم خلافاً لهذا القانون ولم يعترف فيساق أو ارتكب ذلك الجرم أو في يعقبا بارتكابه . |

| أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | المادة المعمول بها الآن |
|---|--|--|
| أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٠ بأن: | تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بأداء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالية : - - يعاقب كل من : ١ - استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو زرع أو صنع أو حفر عقساراً من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة . ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو أخرى أو دير ارتكبا . ساعد وهو في الملكية على ارتكاب جرم في الخارج ، ينطبق على أحكام قانون عائل هذا القانون ومعمول به في تلك البلاد أو أخرى أو دير ارتكابه . بالأفعال الشاقة المؤبدة وبالفرامة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار . ب) أحرر بالعقاقير الخطرة أو أزرعها أو أهد أو حيا داراً أو مكاناً لتعاطيها أو كان ذا علاقة بعمل كهذا مع عليه بذلك أو وجدت في حوزته عقاقير أو أواني أخرى تستعمل في تدخين الأقرون أو الحشيش . بالأفعال الشاقة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبالفرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار . ج) نقل العقاقير الخطرة بطريق الترانزيت أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جلت بها أو عث بها . بالحبس مدة لا تقل عن سنتين . | نص الفقرة (١) من المادة (١٦) ١ - يعتبر كل جرم ينطبق عليه هذا القانون أو أي نظام صارم يعقبا جنائية يعاقب عليها بالأفعال الشاقة مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبفرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار . ويشترط ما يلي : - أ) ما عدا جرائم الاجرام بالعقاقير الخطرة أو أزرعها أو نقلها عليه لعاقبة يجوز أن يحاكم أمام قاضي المصلح كل من يرتكب جرماً خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرامة لا تزيد على ألف دينار أو بكلاً العودتين . ب) لا يعاقب أي شخص لدى ادافته بمخالفة أي نظام صارم يعقبا هذا القانون أو بطلب بزيادة أحكام ذلك النظام فيما ينطبق عليه ذلك النظام أو أصلاً أو صرف الوصفات المخوية على عقاقير يسري عليها هذا القانون ، بالحبس دون تجديده ببلغ غرامة ، كما أنه لا يعاقب ببلغ غرامة تتجاوز خمسين ديناراً ، إذا انتهكت المحكمة التي نظرت في القضية أن الجرم قد ارتكب بطريق السهو وأنه لم يكن عهداً لا ارتكاب أو محاولة ارتكاب جرم خلافاً لهذا القانون ولم يعترف فيساق أو ارتكب ذلك الجرم أو في يعقبا بارتكابه . |

١٩٧٢/١١/٢٠

الاسباب الموجبة

نظر الاتساع اعمال التهريب والاتجار بالمخدرات والتفاهم الحاصل في انتشارها وتعاطيتها مما حدا بالكثير من المواطنين الى اتخاذ التعامل بها مهنة لهم ، وللمعالجة هذا الخطر ومنع استفحاله في المجتمع الاردني ولكون القانون الحالي اصبح لا يفي بهذا الغرض ولا يواكب التطور والوضع الراهن فقد وجد من الضروري النص في القانون على عقوبات مشددة وراعاة ليمكن السيطرة على هذه المشكلة الخطيرة والقضاء عليها وبناء على تنسيب سلطات الامن المختصة بهذا الخصوص فقد وضع هذا التعديل .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢) ويقر مع قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل بالغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالية :

١ - يعاقب كل من

أ - استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو زرع أو صنع أو حضر عقارا من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة .

ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) أو (٥) أو (٦) أو (٧) أو أخرى أو دبر ارتكابها .

ساعد وهو في المملكة على ارتكاب جرم في الخارج ينطبق على احكام قانون مماثل لهذا القانون ومعمول به في تلك البلاد أو أخرى أو دبر ارتكابه .

بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالغرامة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار .

ب - اتجر بالعقاقير الخطرة أو احرزها أو اعد أو هيا دارا أو مكانا لتعاطيها أو كان ذا علاقة بعمل كهذا مع علمه بذلك أو وجدت في حوزته غلايين أو اوائلي أخرى تستعمل في تدخين الاقون أو الحشيش .

بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار .

ج - نقل العقاقير الخطرة بطريق الترانزيت أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جلبت بها أو عبث بها .

بالحبس مدة لا تقل عن سنتين .

د - تعاطي المخدرات بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبالغرامة من ٥٠ - ٢٠٠ دينار .

هـ - وجد في مكان اعد أو هيا لتعاطي المخدرات وكان يجلس فيه مع علمه بذلك .

بالحبس من ثلاثة الى ستة شهور أو بالغرامة من ٥٠ - ١٠٠ دينار .

و - اعتدى على احد الموظفين القائمين على تنفيذ احكام هذا القانون بالضرب أو قاومه بالعنف أثناء تأديته وظيفته أو سبها .

ح - كل جرم لم يرد على عقوبته نص في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة لا تزيد على مائتي دينار .

- ٣ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون مناطق الانتقامات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

« ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الأعيان الموقر »

مكونة من ١٠ فصول

مجلس النواب
حول مشروع القانون المعدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢

| اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | المادة المعدلة بالاسم الثاني (قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) | المادة المعدلة بالاسم الثاني قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات نص المادة (٣) |
|--|---|---|---|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١١/٢٠/٩٧٢ البند (٣) | تعديل المادة (٣) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها من قوله (١) واضافة الفقرات ب، ج، د، هـ، التالية اليها : - (ب) الوزير مخير مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد ربحا مقطوعا. (ج) الوزير يحظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المخصصة خارج هذه الطرق وازالة القائم بها. (د) الوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بكل او بعض صلاحياته المخصوص عنها في هذا القانون. | لا وزير ان يعلن في الجريدة الرسمية انه مناطق اية مناطق او اي جزء منها انما مناطق تنظيمات وله ان يطلب بامر يصدره من ملكي تلك الانشاءات يملكه التهم بضرورة القيام باي عمل او اعمال تتعلق بتلك الانشاءات او الارض المحيطة بها يراعى ضرورة من اجل تنظيمها وتحسينها ضمن مدة لا تقل عن شهر واحد عددها لذلك. | |

الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل لاسباب التالية :

كثرة الانشاءات التي تنشأ خارج حدود البلديات والمجالس القروية بشكل عشوائي وعلى جوانب الطرق الرئيسية وان التعديل سيسمح للجهات المختصة بمراقبتها وتنظيمها .

٢ - ان عددا كبيرا من هذه الانشاءات تكون عبارة عن ابنية مؤقتة من الزينكو والتلك الصديء او من براميل الاسفلت الفارغة المتخلفة عن مشاريع صيانة الطرق التي تقوم بها وزارة الاشغال العامة مما يشوه منظر الطرق الرئيسية في البلاد خاصة وان بعضها مهم من الناحية السياحية والمصلحة العامة تتطلب تحميل المساحات المجاورة مما يساعد وزارة السياحة في انجاح مشاريعها الخاصة بهذا الصدد .

٣ - كما ان وضع عخططات تنظيم جديدة للمناطق التي لم يشملها التنظيم حتى الان وخصوصا في المناطق المجاورة لحدود البلديات والمجالس القروية قد ينجم عنه بعض المشاكل وخاصة ما يتعلق بأمور الترخيص للملكي الانشاءات وهذا التعديل يفني عن ذلك اذا تمت مراقبة هذه الانشاءات بصورة سليمة .

مشروع

قانون رقم « » لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون مناطق

الانشاءات خارج حدود مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة

١٩٧٢ ويقرأ مع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨) المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستبدل اسم القانون الاصيل بالاسم التالي : -

(قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) .

المادة ٣ - تعدي المادة (٣) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واغناء الفقرات ب، ج، د، هـ، التالية اليها : -

ب- للوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسميا مقطوعا .

ج- للوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المراقبة - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها .

د- للوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بكل او بعض صلاحياته المنصوص عنها في هذا القانون .

- ٤ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع موافق

ولما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه بالصيغة التي سبغ فيها الى مجلس الاعيان المؤرخ « .

مكونة من اربعة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١١/٢٠/٩٧٢ البند (٤)

| اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة بالاصحاح الجديد | المادة المقترحة بها الآن |
|---|--|---|
| | المادة ١٢ - يصدر مجلس الوزراء انظمة تعدد اصناف العوائد التي يخضع للمجالس القروية فرضها بما في ذلك القريسة الشخصية وطرق الاعراض عليها. | المادة (١٢) يجوز لوزير الداخلية باسم يصدره ان يقرر اصناف العوائد التي يخضع للمجالس القروية فرضها بما في ذلك القريسة الشخصية وان يقرر الحد الاقصى لتأخير العوائد المذكورة وطريقة الضمان في فرضها ومقدارها. |
| | المادة ٣ - تعتبر العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة حتى نفاذ هذا التعديل كما يجب ان تكون مستوفى من ذلك الرسوم التي تقرر ردها باحكام قضاية قطعية. | ليس كما اصل بالتقانون الاصل. |

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢

الاسباب الموجبة

حيث ان محكمة العدل العليا قضت بعدم دستورية الاوامر التي يصدرها وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية باستيفاء اصناف العوائد التي يخضع للمجالس القروية فرضها وفقا لاحكام المادة (١٢) من قانون ادارة القرى رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ المرعي الاجراء وبما يترتب على تنفيذه القرار حق المكلفين باسترداد ما يجب لحساب المجالس القروية منذ نفاذ القانون حتى الان فيما لو اقام كل منهم دعوى باسترداد غير المستحق قانونا.

لذا وجد من الضروري وضع هذا التعديل وتقديرا لمثل هذه المطالبات التي يخشى معها وقوع صناديق المجالس القروية في ازمات مالية او الدخول في اجراءات قضائية خاسرة.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون ادارة القرى رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي في القانون الاصلي ومسا طرا عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ١٢ - يصدر مجلس الوزراء أنظمة تعدد اصناف العوائد التي يخضع للمجالس القروية فرضها بما في ذلك الضريبة الشخصية وطرق الاعراض عليها .

المادة ٣ - تعتبر العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة حتى نفاذ هذا التعديل كأنها تحققت بموجب ويستثنى من ذلك الرسوم التي تقرر ردها باحكام قضائية قطعية .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية لشؤون البلدية والقروية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٥ -

السيد الرئيس

مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ ، هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤرخ

هكذا صحت العمل

| اجراءات اللجنة القانونية جلس النواب | المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد | المادة المعمول بها الآن |
|---|---|---|
| انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢/١١/٢٠ البند (٥) | وذلك باعتبار ما ورد فيها بند (أ) وإضافة البند (ب) - التالي لها : ب - يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس وتحتقرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين. | نص الفقرة ٢٨ من المادة (٢) ٢٨ - لجنة السير المركزية : تعني لجنة مؤلفة من وزير العدل والقانون والعدل والداخلية وله ان يتيب عنه مدير الامن العام يقضي تخلي :- مدير تجميع السائقين والركبات مهندس من وزارة الداخلية/التتورن البلدية والقرية مهندس من وزارة الاقتصاد الوطني مندوب عن امانة العاصمة مندوب عن قيادة اصحاب السيارات الخاصة مندوب عن قيادة السيارات (راكب) تتبع سلطة الترخيص مندوب من قيادة السائقين يعينه مجلس القيادة نص الفقرة ٢٩ من المادة (٢) ٢٩ - لجنة السير الفرعية : تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة برئاسة المحافظ ومندوب كل من مدير الشرطة ومندوب البلدية ومندوب المحافطة اما في عمان فيعبر مندوب شرطة العاصمة بيلا من مدير الشرطة. |

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق سنة ١٩٧٢

الاسباب الموجبة

ان الاسباب الموجبة لتعديل هذا القانون تلخص في ان القانون لم يحدد النصاب القانوني لاجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية الامر الذي يقتضى معه تطبيق القواعد العامة في هذا الشأن وهو ان تكون قراراتها بالاجماع ونظرا لاحتمال تغيب اكثر من عضو في اجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية لاكثر من سبب فان قرارات هذه اللجان تكون عرضة للإلغاء امام محكمة العدل العليا .

لذلك وضع مشروع القانون المعدل الملحق اعلاه لينص صراحة على نصاب معين لاجتماعات لجنة السير المركزيه ولجان السير الفرعية ولايجاد نوع من المرونة تمكن اللجان من الاجتماع ولو تخلف عضو او عضوين عن الحضور لاي سبب .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢
لقانون تعديل قانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما

يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٢٨) من المادة (٢) من القانون الاصيل وذلك باعتبار ماورد فيها بند (أ) وإضافة البند (ب) التالي لها :

ب - يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (٢٩) من المادة (٢) من القانون الاصيل وذلك باعتبار ما ورد فيها بند (أ) وإضافة البند (ب) التالي لها :

ب - يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره ثلاثة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

السيد الرئيس

مشروع قانون تعديل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالصفة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المرفق

مجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٢ / ١١ / ٢٠ البند (٦)

انفون الاصلي بخلف عبارة (لا تريد علي
منها والاستعاضة عنها بعبارة (لا
- (١٠).

الآن
مفعولات مجلس النواب حول مشروع القانون الملحق بالقانون الابتدائي لسنة ١٩٧٢
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

مفكرة (١) من المادة (٨)

الملة لا تريد على ستة بحري خلاها انتخاب المجلس الجديد وتلك
بقرار يصدره المجلس الراشء بناء على تنسيب وزير الداخلية مع
بيان الأسباب الموجبة ولا يكون قرار المجلس خاضعا لأي طريق
من طرق الطعن

الاسباب الموجبة

لتعديل المادة (١/٨) من قانون البلديات

كانت المادة (١/٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ تنص على أن مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه - ويجوز حله قبل انتهاء مدة الدورة بقرار من مجلس الوزراء بتسبب وزير الداخلية :

كما ورد بالفقرة (٣) من ذات المادة أن
لمجلس الوزراء أن يأمر باعتبار المجلس منحلًا أو تمألاً
لمخالات الشاغرة أو تعين لجنة تقدم مقاسم المجلس
بالمدة الباقية إذا نقص عدد الاعضاء عن النصاب
القانوني .

وإذا أحيت هذه المادة على الديوان الخاص
بتفسير القوانين المت - بأن صلاحية مجلس الوزراء
بتعيين لجنة تقوم مقام المجلس البلدي تنحصر في
الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة
الذكورة وهي .

و عندما ينقص عدد الأعضاء عن النصاب
القانوني ، القرار التفسيري رقم ١٥- تاريخ
١٩٥٦/٩/١١ منشور بالمعد ١٢٩٩ من الجريدة
الرسمية لسنة ١٩٥٦ .

وحيث ان لقرارات الديوان الخاص بمفاعيل
قوانين لنا وقد عدت هذه - الوزارة الى تعديل
مفقرة (١) من المادة (٨) من القانون بحيث يتمشى
هذا التعديل مع الحكم الذي استحدثه القراء التشريعي
لائف الذكر.

الا ان هذا التعديل قصير مدة عمل اللجنة
للغاية على سنة واحدة كي يجري خلالها انتخاب
للمجلس الجديد.

لقد اعترضت هذه الوزارة صعيحات عليشة
جمعة في تطبيق حكم هذا - التعديل (قانون رقم ٥
لسنة ١٩٦٣) اذ سبب الظروف الامنية العامة التي
سادت للمملكة والاسباب اخرى لم تتيح الجو بشكل
كاف لانهاء ترقيات - انتخاب المجالس البلدية
خلال السنة المحددة للجان البلدية المعنية .

للماروى تعديل هذه المدة ورفعها بثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة ليتسنى لهذه الوزارة اجراء انتخابات المجالس البلدية على نحو يحقق اهداف القانون وغاياته .

مَشْرُوع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ : مع القانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون
الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي
بجلف عبارة (لا تزيد على سنة) الواردة في الفقرة
(١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تزيد على
سنتين .

۲۰۰

قرآن رقم (۲)

السيد المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ سابق
وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة

Original

السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعترة والفضيلة السادة المقرر : سلمان القضاء والاعضاء بشارة غصيب ، سليم البيخيت ، يعقوب معمر ، الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني . ونظرت في مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢ الحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

السيد الرئيس

مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢ هل يوافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة ؟
الجميع موافقون

« وفيما يلي نص المشروع كما وافق المجلس عليه وبالضيق التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

بما انه لا يوجد في الوقت الحاضر تشريع تلزم اصحاب المقارات الواقعة عقاراتهم ضمن حدود المناطق البلدية ، بتسجيل وتصديق عقود الايجار والاستئجار التي تنظم فيها بينهم لدى الدوائر البلدية ، لذلك ومن اجل تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وحفظ الحقوق البلدية بالنسبة للرسوم التي يقتضي دفعها لها ، فقد اردت وضع هذا المشروع الذي يفي ايضا (نظام ايجار واستئجار المقار) الثماني الذي اصبحت اعتباراته لا تتسجم مع الاوضاع التشريعية السائدة في المملكة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢ قانون تنظيم عقود ايجار العقار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على المقارات الكائنة في مناطق المجالس البلدية والقروية
المادة ٣ - يجرى عقد الايجار خطيا بين المؤجر والمستأجر ولهما ان يتعاقدا على الشروط التي يلتزمان بها وفقا لاحكام المادة (١٧٤) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية او اي تشريع يعد لها او يحل عليها .

المادة ٤ - يدرج في عقد الاجار / اسم كل من المؤجر والمستأجر وشهرته وصنفته ، وعمل اقامته ، وجنسيته ، ونوع المقار ، ومشمولاته ، وطريقة استعماله ، وبيان مدة الاجاره وبطلان وكيفية ادائها .

المادة ٥ - تسجل عقود ايجار واستئجار المقارات في دوائر البلديات والمجالس القروية التي تقع المقارات المؤجرة ضمن مناطقها .

المادة ٦ - أ - تتقاضى المجالس البلدية والقروية ريمما مقابل (تسجيل عقود ايجار واستئجار المقارات يساوي نصف المائة من بدل ايجار السنوي شريطة ان لا يقل المبلغ المستوفى عن دينار واحد ولا يزيد على خمسة عشر دينارا .

ب - تخضع جميع التمديدات التي تطرأ على عقود الايجارات للتسجيل ودفع الرسوم وفق احكام المادة الخامسة والفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧ - عقود الايجار التي لا تسجل وتسق احكام المادة الخامسة من هذا القانون يفرم من يحتج بها لدى اي دائرة رسمية بواقع خمسة فلسات من كل دينار اردني من بدل الايجار السنوي شريطة ان لا يقل مبلغ الغرامة عن دينار واحد ولا يزيد على عشرين دينارا بالاضافة لرسوم التسجيل المقرر في المادة السابقة .

المادة ٨ - اذا لم يجرى عقد الايجار كتابية تستوفى غرامة ممن يحتج به مقدارها واحد بالمائة من بدل الايجار السنوي مع مراعاة الحد الادنى والاعلى ورسم التسجيل المنصوص عليهما في المادتين ٦ ، ٧ السابقتين .

المادة ٩ - تؤخر الدوائر الرسمية والمحاكم النظر بالادعاءات الناجمة عن معاملات الايجار ما لم تستوف الرسوم والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٠ - لا تخضع عقود الايجار التي تكون الحكومة او دوائر الاوقاف طرفا فيها لاحكام هذا القانون

المادة ١١ - يلغى نظام ايجار العقار الثماني الصادر بتاريخ ٥ / نيسان سنة ١٩٢٨ واي تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

السيد المقرر

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بصاحبها القانوني بتاريخ ١١/٢٠/١٩٧٢ برئاسة رئيس

اللجنة معالي السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعترة المقرر السيد سلمان القضاء والاعضاء السادة / بشارة غصيب ، سليم البيخيت ، سابا العكشة ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب الجسالي ، محي الدين الحسيني .

ونظرت بمشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ الحال عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته وتدقيقه قررت وضعه بالصيغة الجديدة المرفقة وتوصي المجلس الكريم الموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

السيد الطراوة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

معالي الرئيس

قرار اللجنة كما جاء ومفهومه ان المجلس وضع مشروع جديد ، الواقع قرحم مشروع جديد هذا يتبادر الى الذهن ان هناك خلاف بين المشروع الذي جاء من الحكومة ومشروع اللجنة القانونية فارجو من المجلس الكريم ان يؤجل النظر فيه لكي تعيد اللجنة النظر فيه مع الحكومة ويجري عليه الاتفاق على النقاط التي وردت .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيله ؟

الجميع : موافقون

٧ - قرار اللجنة الادراية رقم (١)

السيد الرئيس

والآن تلى مقررات اللجنة الادراية وارجو من السيد محمد الحاج عبد الله التفضل الى المنقطة لتلاوتها .

مجلس النواب

السيد المقرر

قبل تلاوة المقررات والشكاوي في قسم من اخواننا النواب يقولون انتم ترفعون الشكاوي والعرائض الى المسؤولين والمسؤولين لا يجاوبوا ،

السيد الرئيس

ارجو من الحكومة الموقرة ان تجيب على ...

السيد المقرر

لا ، لا ، بعد الاطلاع الحقيقي منذ سنة أو يزيد لا توجد شكوى او عريضة الا جاء جواب عليها قبل مرور شهر ومن يود ان يطلع على الاجوبة من الزملاء الكرام يستطيع الاطلاع عليها في المكتب .

السيد العظيم نائب معان

الواقع عندما المواطن يكتب شكوى الى المجلس يتوقع ان يتلقى اجابة ايجابية من الحكومة الموقرة وقد اوضح الأخ بأن اجابات ومراسلات ترد من الحكومة الى المجلس بالاجابة على كل شكوى توجه ، المواطن ينتظر ما هو الجواب ، ليست القضية قضية بين امانة السر في المجلس او المجلس كهيئة تشريعية وبين الحكومة كهيئة تنفيذية وانما المطلوب ان يصل هذا الجواب الى المواطن ، بأنك صاحب حق فعلى وخذ حقلك ، فانت مبطل ولذلك ترد الحكومة عليك بكذا . لذا ارجو ان ننظم المراسلات كما هي منظمة بين الحكومة والمجلس . المجلس والمواطنين اصحاب الشكاوي الذين تلقوا الاجابات .

السيد الرئيس

يحق كل الجوابات التي ترد من الحكومة بحيلها الى المشتكين .

السيد العوران نائب الطفيلة

بوصفي رئيساً للجنة ، المواطن يشكو ظلامته الى المجلس ، المجلس يحيلها الى اللجنة المختصة تعطي قراراً بالتوصية وتعيد مرة ثانية للمجلس الكريم والمجلس يوافقها على دراستها ، يعني نحال الى الحكومة الجواب الذي يرد من اي وزير مختص يجب ان يبل في هذا المجلس ربما المجلس لا يرضيه هذا الجواب وبعد ذلك يشعر المواطن .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس ؟ آكل يا استاذ .

السيد العظيم نائب معان : (متابعاً)

ملاحظة اخرى ، لما يكون المجلس منعقداً تعرض أجوبة الحكومة على المجلس لكن عندما يكون غير منعقد رئيس المجلس يرسل الجوابات .

السيد العوران نائب الطفيلة

ولهذا لي احتجاج آخر على الحكومة لانها تنبأ في الاجوبة لهذا المجلس الكريم .

السيد الرئيس

يقول المقرر هنا ان الحكومة تجاوب

السيد المقرر

قبل سنة لم يكن حجباً امسا من سنة وحتى الان فصحيح ،

الشكاوي والمروضة الآن يملق بعضها بعض المتقنين لم يجر محاكمتهم وتريد مدة توقيفهم على عشرة اشهر وعلى سنة وهذا طوالت الحكومة عدة مرات والاشخاص الموقوفين بلا محاكمة تقدم او يفرج عنهم .

ونظرت في الاوراق والشكاوي الواردة وقررت ما يلي :-

(١) الشكوى رقم (١) المقدمة من السيد علي السعد الحليفة والمتضمنة هدم - الانشاءات التي اقامها على مزرعته ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٢) الشكوى رقم (٢) المقدمة من سكان حي جبل اللويبة رقم (١) عنهم غازي زينب والمتضمنة نقل مستشفى الامراض العقلية عن حيهم ، توصي اللجنة للمجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الصحة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣) الشكوى رقم (٣) المقدمة من السيد احمد يوسف عورتاني والمتضمنة فصله عن عمله ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٤) الشكوى رقم (٤) المقدمة من السيد رسمي خليل ابو الفيلات والمتضمنة اعادته الى عمله ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير العدل للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٥) الشكوى رقم (٥) المقدمة من السيدة عايشة صابر فاجورين والمتضمنة الاخراج عن زوجها المسجون . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

اربعة او خمسة شكاوي على امانة العاصمة لفتح شوارع او مجاري .

شكويان او ثلاثة ترميج من الجيش ايضاً اجابت لوزير الدفاع .

شكوى اعيد المطالبة بها وهي اعادة الموظفين المقصولين واحد اسمه رسمي ابو الفيلات مسا في عريضه قدمت الا قدم فيها طلبه للحكومة والحكومة تد النظر بطلبه هذا تقريباً ملخص الشكاوي ما بهم المجلس ان تجيب الحكومة على هذه الشكاوي .

السيد الرئيس

ارجو من الحكومة الموقرة ان تجيب وان تنظر الى الموقوفين الذين لم يحاكموا حتى الان .

السيد الطراونة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

يا سيدي الشهادة صدرت من المجلس على ان الحكومة تجيب على الشكاوي ونشكر المقرر والاخوان الذين قالوا ان الحكومة تجاوب ، كل مواطن له الحق ان يقدم شكوى وبمن واجب الحكومة ان تدرس هذه الشكوى وان تنصف اي انسان وتنظف حقه والشخص والشكوى التي لا يمكن النظر فيها او لا يمكن حلها بالشكل الذي يريده صاحب الشكوى كذلك نشرح الامر الى المجلس ان شاء الله تدرس هذه القضايا .

السيد المقرر

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بتبناها القانوني بتاريخ ٩٧٢/١٢/٩ بحضور اصحاب المصلحة والسادة الاعضاء والمقرر السيد محمد الحاج عبد الله محمد النور الحديدي ، جلال مرزوق القسلاّب ، محمد طاهر الكيلاني ، نعيم التل ، عبد الوهاب الطراونة .

الجنة العدل

(٦) الشكوى رقم (٦) المقدمة من السيد سليمان المالحى والمتضمنة الافراج عن ولده المسجون. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٧) الشكوى رقم (٧) المقدمة من السيد ماجد يوسف سليمان والمتضمنة ترميجه من القوات المسلحة الاردنية. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة وزير الدفاع للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٨) الشكوى رقم (٨) المقدمة من السيد سليمان الجمعان والمتضمنة اعطائه راتب تقاعدي. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء/وزير الدفاع للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٩) الشكوى رقم (٩) المقدمة من السيد عبد المصطفى ابو هلال. توصي اللجنة المجلس الكريم بحفظ الشكوى لانها مرفوعة الى جلالة الملك المعظم.

(١٠) الشكوى رقم (١٠) المقدمة من اهالي قرية نمى عندهم ابراهيم السالم والمتضمنة تفويضهم اراضي الدولة. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير المالية/الاراضي للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١١) الشكوى رقم (١١) المقدمة من اهالي قرية ام القطين عندهم السيد نجيب الزهر والمتضمنة قلة المياه في قريتهم. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٢) الشكوى رقم (١٢) المقدمة من السيد محمد احمد حسن ورفقاه والمتضمنة بعض المطالب لهم. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي امين العاصمة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٣) الشكوى رقم (١٣) المقدمة من الشيخ محمد المطلق الهياهيه ورفقاه والمتضمنة تفويضهم اراضي في عوجان والرصيفة. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير المالية/الاراضي للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٤) الشكوى رقم (١٤) المقدمة من السيدة قدسية عبد الجبار عبدالعزيز والمتضمنة الافراج عن ولدها المسجون. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٥) الشكوى رقم (١٥) المقدمة من السيد محمود الحاج سلامة الحسين والمتضمنة التعويض له نتيجة هدم منزله ومتجره من جراء القصف الجوي الاسرائيلي عام ١٩٦٨ على دير ابي سعيد. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٦) الشكوى رقم (١٦) المقدمة من السيد محمد خالد الفايز والمتضمنة التهدي على قطعة ارض من قبل السيد سامي مقال الفايز. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٧) الشكوى رقم (١٧) المقدمة من المقدم المتقاعد السيد احمد زايد والمتضمنة الحصول على

تصريح لفتح مكتب سفريات بالرصيفة. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٨) الشكوى رقم (١٨) المقدمة من سكان حي المحطة / عمان عندهم الصبيلي السيد مميح مطالقه والمتضمنة انذارهم من قبل وزارة الاشغال باخلاء مساكنهم ومخلائهم خلال اسبوعين. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي امين العاصمة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(١٩) الشكوى رقم (١٩) المقدمة من السيد منير خرفان قررت اللجنة حفظ الشكوى.

(٢٠) الشكوى رقم (٢٠) المقدمة من السيد ابراهيم محمود خليل والمتضمنة ترميجه من القوات المسلحة الاردنية. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة وزير الدفاع للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢١) الشكوى رقم (٢١) المقدمة من السيد موسى حسونه ورفقاه والمتضمنة صدور حكم غيابي في قضية حراج يحقهم. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الزراعة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٢) الشكوى رقم (٢٢) المقدمة من اهالي قرية حمتانة من اربد عندهم السيد ضيف الله عبد الرحيم القلاب والمتضمنة ربط سجلات قريتهم اثاراً في الزرقاء. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٣) الشكوى رقم (٢٣) المقدمة من السيد سلامه محمد سلامة والمتضمنة ادخال ولده الى مدرسة

حكومية. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير التربية والتعليم للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٤) الشكوى رقم (٢٤) المقدمة من ملاكي وهيمة اختيارية. ومخاتير جبل الزهدة في عمان عندهم علي ياسين ابراهيم والمتضمنة تفويض مشروع مجاري عمان في حيهم. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي امين العاصمة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٥) الشكوى رقم (٢٥) المقدمة من عشار الحباشنة والجمافره في الكرك عندهم يوسف الحباشنة والمتضمنة اصلاح الاقنية واصفائهم من الضرائب المترتبة عليهم. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الزراعة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٦) الشكوى رقم (٢٦) المقدمة من السيد سليمان حسن سليمان والمتضمنة عدم حصوله على شهادة حسن سلوك من المخابرات العامة. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٧) الشكوى رقم (٢٧) المقدمة من السيدة آمنة احمد جاد الله والمتضمنة اعادة زوجها من مصر بعد ان طردته السلطات المختصة. توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة.

(٢٨) الشكوى رقم (٢٨) المقدمة من اولياء امير الطلبة الاردنيين في ايطاليا عندهم عبد الفتاح ابو رمان والمتضمنة عدم قبول ابنائهم في الجامعات الايطالية توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه

شكوى رقم ٢٨

الشكوى الى معالي وزير الخارجية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٢٩) الشكوى رقم (٢٩) المقدمة من كتيبة الاستعدادات عنهم السيد ابراهيم الكسواني ورفقاه والمتضمنة منعهم من مزاوله مهنتهم امام قصر العدل . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير العدل للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣٠) الشكوى رقم (٣٠) المقدمة من السيد فهد مصطفى ابو ديميس والمتضمنة عدم حصوله على جواز سفره من دائرة الجوازات . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣١) الشكوى رقم (٣١) المقدمة من السيد حافظ محمد والمتضمنة مساعدته نظرا لسوء حالته المادية والصحية . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣٢) الشكوى رقم (٣٢) المقدمة من السيدة حليلة محمد حسن والمتضمنة قطع بطاقة الاعاشة . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى معالي وزير الانشاء والتعمير للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارهنا .

اللجنة الادارية

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون

٨ - قراءة مشاريع القوانين والقوانين المؤقته الواردة من الحكومة والموزعة على الأعضاء والنظر في حالتها الى اللجان المختصة

السيد الرئيس

تتل كتب الرئاسة ومشاريع القوانين والقوانين المؤقته المرفقة بها والواردة من الحكومة للمقره تمهيدا لأحالتها الى اللجان المختصة .

السيد الامين العام

١ -

السيد الامين العام

الرقم : ت / ٣٩ / ١٧٧٠

التاريخ : ١٩٧٢ / ٧ / ٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعت لعلاليكم بـ (١٢٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٢) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته للمتقدمة بتاريخ ١٩٧٢ / ٧ / ٢٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلو فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل بناء على اقتراح بعض اعضاء مجلس النواب وقرار المجلس بتاريخ ١٩٧٢ / ٦ / ٢٠ عملا بالمادة (٦٥) من الدستور وذلك ليمكن اعادة الحقوق التقاعدية للذين حرموا منها بسبب الحكم عليهم بجرم مخلة بامن الدولة الداخلي .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ح) :
ح - تعاد الحقوق التقاعدية للذين حرموا منها بسبب الحكم عليهم بجرم مخلة بامن الدولة الداخلي اذا كانوا من شملهم قانون العفو العام رقم (٨) لسنة ١٩٦٥ ؛

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة

القانونية

الجميع : موافقون

ب -

السيد الامين العام

الرقم : ج / ١٣ / ١٠٤٢٣

التاريخ : ١٩٧٢ / ٨ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعت اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢ / ٨ / ٥ مع

الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلو فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد الوزي

الاسباب الموجبة

يواجه حاملو جوازات السفر السياسية صعوبات وإحراجات عديدة من جراء الجهات المختصة بتطبيق تفسير الديوان للفقرة (ب) من المادة (٧) من قانون جوازات السفر، وهو التفسير الذي ينص على عدم جواز منح اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي جواز سفر سياسي منفصل .

وتتلخص تلك الصعوبات والاحراجات بما يلي : -

١ - يقوم حامل جواز السفر السياسي في كثير من الاحيان برحلات او مهام رسمية بمفرده ، وتبقى في هذه الحالة عائلته المدرجة على جواز سفره دون جواز سفر في الوقت الذي تكون فيه مضطرة الى السفر ايضا .

٢ - ان الكثيرين من الممثلين الدبلوماسيين معتمدين لدى أكثر من بلد واحد ، لذلك فانهم عندما يقومون برحلات الى البلدان المعتمدين لديها يضطرون الى ترك عائلاتهم في البلد الاجنبي المقيم فيه دون جوازات سفر .

٣ - ويواجه اولئك الممثلين الدبلوماسيين حرجا اذا ما استدعوا الى المركز لنسب من الاسباب او اذا ما اضطروا الى السفر بشكل مفاجيء في الوقت الذي تكون جوازات سفرهم مع عائلاتهم المسافرة في ذلك الوقت .

والاسباب الالفة الذكر فقد وضع مشروع

التعديل المرفق بحيث يجوز لزوجات حامل جوازات السفر السياسية حمل جوازات سفر سياسية منفصلة .

مكتبة المجلس

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢
قانون معدل لقانون جوازات السفر

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢) ويقر أمع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وماطر أعليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ب - يجوز منح زوجات حاملي جوازات السفر السياسية جوازات سفر سياسية منفصلة وادخال اولادهم القاصرين وبناتهم العازبات اذا كن مقنيات معهم في منزل واحد في جواز سفر اي منهم .
السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

(ج)

السيد الأمين العام :

الرقم : ج/١/٥/١١٥٠٣

التاريخ : ١٩٧٢/٨/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ١٢٠ نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٦ مسج الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل للاسباب التالية :

١ - بصدر قانون خدمة الافراد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ ورد في المادة ١/٤٤ من هذا القانون تعداد العقوبات الانضباطية التي توقع على الافراد ومن بين هذه العقوبات عقوبة (وظائف خفارات وطواير اضافية) وهذه العقوبة ليست واردة في قانون العقوبات العسكري مع العقوبات الواردة فيه .

٢ - خلال العمل في قانون العقوبات العسكري وفي صلاحيات القادة في الاحكام الواردة فيه تبين وجود فجوة قد تؤدي احيانا الى نتائج غير سليمة وذلك لان الاحكام التي تصدر عن قادة الوحدات المخولين صلاحيات من القائد العام (باستثناء عقوبة الحبس) هي قطعية فور صدورهما حتى ولو كانت احكاما خاطئة ولا يوجد سبيل لتلافي ذلك الا بتعديل النص باعطاء صلاحية للقائد العام او من ينوبه بنقض الحكم خلال مدة اسبوعين من صدوره .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

مشروع

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٢
قانون معدل لقانون العقوبات العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٢) ويقر :

- د -

الرقم : ١٢٣٣٤/١/٨

التاريخ : ١٩٧٢/٩/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ١٢٠ نسخة من مشروع قانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٦ مع الاسباب الموجبة له رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الاسباب الموجبة
لوضع مشروع قانون هيئة وادي
الاردن

١ - لقد استثمرت الحكومة وكذلك القطاع الخاص في الماضي مبالغ كبيرة في وادي الاردن اهم المناطق الزراعية في الاردن وبموجب الخطة الثلاثية المقبلة ستستثمر مبالغ كبيرة في مجالات الري والزراعة والطرق والاسكان والخدمات الصحية والاجتماعية والمدارس وغيرها .

٢ - ولتأمين أقصى الفوائد من هذه الاستثمارات تبين ضرورة اجداث هيئة تكون مسؤولة عن تأمين تنفيذ مختلف الاعمال المنجزة في الخطة الثلاثية كوحدة متكاملة ضمن التخصصات والبرامج الزمنية المقررة لكل منها وكذلك تنظيم نشاطات وفعاليات القطاع الخاص لتحقيق التكامل بين نشاطات الحكومة والقطاع الخاص .

مع قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وماطر أعليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٤٩ من القانون الأصلي كما عدلت بالقانون المعدل رقم (٣) لسنة ١٩٧١ على النحو التالي :

أ - تضاف العقوبة التالية الى الفقرة (١/٢) منها تحت رقم (٥) .

٥ - وظائف الخفارات والطواير الاضافية .

ب - تضاف الفقرة التالية اليها تحت رقم ٣

٣/أ - للقائد العام ان يفوض جميع او بعض صلاحياته المنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذه المادة الى القادة المختصين .

ب - تصرف كلمة قائد - لافراض هذه الفقرة - الى اي ضابط يقود او يقوم على ادارة وحدة لا تقل عن لثة .

ج - باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم ٤ .

٤ - للقائد العام او من ينوبه ان يلقي الاحكام الصادرة عن القادة المختصين ونقاسا للصلاحيات المنوطة لهم بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة ، وله ان ينظر في التهمة مجددا او ان يحيلها الى المجلس العسكري وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ نشرها في الامر اليومي .

المادة ٣ - تلغى المادتان ٣ ، ٤ من القانون المعدل رقم ٣ لسنة ١٩٧١ ويعد ترقيم المادة (٥) منه لتصبح مادة (٣) .

هكذا اصل

- ٣ - ان هيئة وادي الاردن ستعمل على تنفيذ الاعمال المدرجة في الخطة الثلاثية من خلال الاجهزة الحكومية القائمة لتحاشي احداث جهاز حكومي جديد غير انه وتحوطا للحالات التي قد لا تمكن الاجهزة الحكومية الحالية من تنفيذ الاعمال بالشكل المطلوب ، خولت الهيئة صلاحيات تنفيذها بشكل يضمن تحقيق اهداف الخطة الثلاثية .
- ٤ - ان احداث هيئة بالشكل الوارد في القانون المرفق هي خطوة ريادية في الادارة الحكومية تهدف الى تنظيم المسؤولين عن تنفيذ الخطة في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة في فريق عمل واحد .
- ٥ - ولتحقيق ذلك كله تم وضع مشروع القانون المرفق لاحداث هيئة لتنمية وادي الاردن .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون هيئة وادي الاردن

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
- أ - تعني عبارة وادي الاردن : المناطق القورية في حوض نهر الاردن وتشمل المرتفعات الناحية لها والمطلة عليها واحواض الاودية الجبلية حسبما هو مبين في الجدول الملحق بهذا القانون .
- ب - تعني كلمة (الهيئة) هيئة تنمية وادي الاردن المؤسسة بموجب هذا القانون .
- المادة ٣ - تؤسس بموجب هذا القانون هيئة تدعى (هيئة وادي الاردن) تتألف من رئيس بمرتبة وزير وعضوية ثلاثة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بتنصيب من رئيس الهيئة بصفتهم الشخصية من داخل الجهاز الحكومي او من خارجه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- المادة ٤ - تتولى الهيئة مسؤولية تنمية وادي الاردن اقتصاديا واجتماعيا ولها ان تقوم بالانشاءات والاعمال الضرورية لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك اصلاح الاضرار التي لحقت بالنباتات العامة والخاصة ودراسة وتصميم وتنفيذ مشاريع الري والزراعة ومياه الشرب وتنظيم المدن والاسكان وشبكات الطرق والمواصلات والكهرباء وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وانشاء المرافق العامة ومراكز الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والسياحية وغيرها .
- المادة ٥ - يعين رئيس الهيئة بأرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

- المادة ٦ - يكون رئيس الهيئة المدير العام التنفيذي للهيئة ويحدد مجلس الوزراء راتبه وعلاواته وشروط استخدامه .
- المادة ٧ - لرئيس الهيئة ان يفرض خطيا ايا من صلاحياته لاي عضو من اعضاء الهيئة او لاي موظف من موظفيها
- المادة ٨ - أ - تنتخب الهيئة نائبا للرئيس ينوب عنه اثناء تغيبه في الخارج .
ب - لا يكون اجتماع الهيئة قانونيا الا اذا حضرته الاكثية المطلقة من اعضاءها وتتخذ قراراتها باكثرية الذين يحضرون الاجتماع .
- المادة ٩ - تحدد الهيئة مواعيد اجتماعاتها وكيفية الدعوة لها وطريقة عملها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتنظيم اعمالها .
- المادة ١٠ - يجوز للهيئة ان تدعو من تشاء للاشتراك في جلساتها لبحث اية خطة او موضوع ولا يكون لهؤلاء حق التصويت .
- المادة ١١ - للهيئة حق الاستملاك والحيازة القورية للأراضي وحصص المياه أو كليهما وأية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالأرض أو بالمياه في المناطق الواقعة ضمن وادي الاردن بمقتضى القوانين المعمول بها
- المادة ١٢ - تتمتع الهيئة باستقلال مالي وإداري ويجوز لرئيس الوزراء ان يأمر بتدقيق حساباتها بالطريقة التي يراها مناسبة وتكون للهيئة شخصية اعتبارية ولها ان تشتري وتبيع وأن تمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وأن تبرم العقود وتقيم الدعاوى القضائية باسمها وأن ينوب عنها احد موظفيها العامة في الاجراءات القضائية وأن تعين وكيلها خاصا بها .
- المادة ١٣ - أ - تعهد الهيئة للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية بالقيام بالاعمال وتنفيذ المشاريع التي تقع ضمن اختصاص كل منها وفقا للشروط التي يتفق عليها .
ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة فانه يحق للهيئة تنفيذ الاعمال والمشاريع بآية طريقة اخرى تراها مناسبة بما في ذلك .
- ١ - تأسيس جهاز خاص بها من الموظفين الذين يتدبرون للعمل فيها بناء على طلبها والموظفين الذين تستعملهم الهيئة لهذه الغاية .
- ٢ - التعاقد مع المكاتب الاستشارية والشركات والمهندسين المحليين والاجانب .
- المادة ١٤ - تتألف مصادر تمويل الهيئة من :
أ - الاموال التي تخصصها الحكومة في الموازنة لحساب الهيئة
ب - استئجار موارء الهيئة ووارداتها الاخرى
ج - القروض والهبات والمساعدات المحلية والاجنبية التي تتصلق عليها الهيئة بموافقة مجلس الوزراء .

هذه نسخة العمل

المادة ١٥ - يحق للهيئة ادارة أي مشروع يتم انجازه في وادي الاردن كلياً أو جزئياً الى أن يتم تسلي ادارة المشروع الى الوزارة او للدائرة او المؤسسة او البلدية او القرية .

المادة ١٦ - يحق لأي شخص يفوض من قبل الهيئة القيام بأعمال البحث والتحرير أو بأية مهمة أخرى ان يدخل أية أرض في وادي الاردن وتدفع الهيئة لصاحب الأرض تعويضاً عادلاً عن أي ضرر مادي سببه ذلك الشخص نتيجة لذلك .

المادة ١٧ - تختار الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة التي تكلفها الهيئة بتنفيذ أي مشروع أو عمل مسديراً لذلك المشروع أو العمل توافقاً عليه الهيئة ويكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام رئيس الهيئة أو من يفوضه ويحول كافة الصلاحيات الضرورية ويزود بما يلزم من الموظفين والمتطلبات الأخرى لتمكينه من تنفيذ العمل المذكور إليه .

المادة ١٨ - يؤسس صندوق خاص بالهيئة تودع فيه أموالها ولها أن تودع هذه الأموال في حساب أو عمليات خاصة لدى البنك المركزي في العاصمة ولدى أي من البنوك المحلية في المحافظات .

المادة ١٩ - أ - يكون للهيئة ملاكها الخاص من الموظفين وتسري على المصنفين منهم أحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي طرأت عليه وتطبق عليهم أحكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ أو أي تشريع يحل محله على أن يمارس رئيس الهيئة صلاحيات الوزير ونائب رئيسها أو من يتدبه صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في النظام المذكور .

ب - أما الموظفين غير المصنفين والمستخدمون فالهيئة أن تضع نظاماً خاصاً بهم يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون يقرر كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلهم وانتهاء خدماتهم وتعويضهم وجميع الأمور الإدارية المتعلقة بهم .

المادة ٢٠ - تضع الهيئة مشروع موازنة سنوية يصادق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٢١ - تعتبر أموال الهيئة أموالاً أميرية ويحصل ديونها بمقتضى أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وتمارس الهيئة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للجامك الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ٢٢ - يحق لرئيس الوزراء أن يستدعي أي موظف من أية وزارة أو مجلس أو دائرة أو مؤسسة رسمية أخرى للعمل في جهاز الهيئة للمدة التي يبينها في الأمر الصادر عنه بهذا الخصوص وتعتبر خدمة الموظف التابع للتقاعد في هذه الهيئة خدمة مقبولة للتقاعد .

المادة ٢٣ - لا يجوز تنفيذ أية أعمال انشائية عامة في وادي الاردن إلا بموافقة الهيئة ويستثنى من ذلك أعمال صيانة وإدارة وتشغيل المنشآت الحكومية والمرافق العامة القائمة حالياً .

المادة ٢٤ - لا يجوز إقامة أية أبنية أو منشآت خاصة مهما كانت أنواعها وغاياتها في وادي الاردن إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة ويستثنى من ذلك المنشآت قيد التنفيذ بتاريخ العمل بهذا القانون وأعمال ري الأراضي .

المادة ٢٥ - لا يجوز تفويض أو تأجير أو بيع الأراضي الحكومية في وادي الاردن إلا بموافقة الهيئة .

المادة ٢٦ - تحدد مكافآت رئيس وأعضاء الهيئة سنوياً بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٢٧ - كل من يخالف حكماً من أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسمائة دينار أو بكلاً العقوبتين معاً .

المادة ٢٨ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الهيئة أن يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

السيد الامين العام

الرقم ت/٣١/١٢٦٩٠

التاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

أيهـ اليكم :- (١٢٠) نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٥ مع الأسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في إقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد البراري

مجلس النواب

الأسباب الموجبة

بالنظر لنهايات الموظفين على الاجازات الدراسية مما يؤثر على سير العمل في دوائرهم خلال فترة غيابهم، وللحد من هذه الاجازات، فقد جرى تعديل المادة (٩٥) من نظام الخدمة المدنية بحيث لا تكون مدة الاجازات الدراسية تابعة للتقاعد، وقد تطلب ذلك وضع هذا التعديل لقانون التقاعد للأسباب المذكورة لينسجم مع تعديل النظام المشار اليه الذي سيصبح نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ ١٩٧٢/١٠/١.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٢/١٠/١.

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بشطب عبارة (في اجازة دراسية أو) الواردة في الفقرة (ز) منها.

المادة ٣ - لا يشمل هذا التعديل الاجازات الدراسية التي تمت الموافقة عليها قبل تاريخ العمل به.

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون.

(و)

السيد الأمين العام

الرقم : ت/٢/١٣٧٠٤

التاريخ : ١٩٧٢/١٠/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع قانون

معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢

بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩

مع الأسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس

النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

احمد البوري

الأسباب الموجبة

المادة ٩ - لما كانت اجراءات الغاء وبيع الطرق المهملة مطولة ، ولا ضرورة تستدعي سلوك هذه الاجراءات خاصة وإن عمليات الالغاء والبيع لا تتم الا بعد احداث طرق تنظيمية تفي بالفرض وتحقق الفساية المرجوة ، واختصاراً لهذه الاجراءات .

لذلك فقد ارتئي تعديل قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ ، بشكل يحيز للمجلس البلدي أن يقرر الغاء تلك الطرق المهملة اذا كانت واقعة ضمن حدود منطقته دون الرجوع لمجلس الوزراء ، وكما هو وارد في مشروع التعديل المرفق .

المادة ١٨ - ألغيت المادة (١٨) من قانون تسوية الاراضي والمياه الاصلي بالمادة (٤) من القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ - قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه - المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٧٨ تاريخ ١٩٦٧/١/١٦ والذي أصبح فيما بعد قانوناً دائماً ، الا ان نص البند (٦) من المادة (١٨) ورد ناقصاً بحيث أغفل درج جميع العبارة التي تلي كلمة (الثلاثة) كما هي واردة في البند (٦) المضاف بموجب المادة (٧) من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٤ - قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه - المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٧٧٨ تاريخ ١٩٦٤/٨/١ كما استوجب وضع مشروع القانون المرفق لاكمال النقص الذي وقع سهواً .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٤ - ١ - اذا اعلنت أية طريق أو أي جزء منها واقعة خارج الحدود البلدية أو التنظيمية للبلديات جاز لمجلس الوزراء ان يقرر الغاء هذه الطريق أو أي جزء منها وتعديل حدود رقة الارض لتلك الطريق أو اجزائها الملغاة ملكاً للحكومة .

هكذا عند العمل

ب - إذا أهملت أية طريق ممسوحة ومبينة على الخرائط أو مجرى ماء أو أي جزء منها واقعين ضمن حدود المناطق البلدية أو المناطق التنظيمية للبلديات فيجوز للمجلس البلدي أن يقرر إلغاء تلك الطريق أو ذلك المجرى أو أي جزء منها عند أهمال أو استبدال أو تعديل أي منها تنظيميا أو عدم الحاجة إليه وتصبح عندئذ ملكا للبلدية الواقعة هذه الأراضي ضمن حدودها البلدية والتنظيمية على أن تصحح القيود في دائرة الأراضي وفقا لقرار المجلس البلدي .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخر البند (٦) وبعد (كلمة الثلاثة) منها : -

بالتأييد عنهم ويكون قرار الاكثية في حالة تصديقه من قبل المدير قطعيا إذا تعلل دفع التعويض المقرر لصاحب التفت في حينة فيجوز للمدير أو للموظف المفوض من قبله وضع إشارة الحجز على قيد القطعة المضافة إليها التفت لقاء مبلغ التعويض المقرر باسم صاحب حق التعويض على أن تسري عليه الفائدة القانونية بعد (٣٠) يوما من انقضاء المدة القانونية على تعليق جدول الحقوق المختص ويكون لهذا الحجز مفعول الحجز الاجرائي .

ترفع إشارة الحجز عند دفع القيمة لصاحب حق التعويض أو بعد إيداعها أمانه باسمه لدى محاسب القضاء المختص وفي الحالة الثانية يقوم موظف الأراضي بإبلاغ صاحب حق التعويض بما تم للعمل على استرداده .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته إلى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام :

ز -

الرقم : م/١٠٦/١٣٨٣٢

التاريخ : ١٩٧٢/١٠/١٦

نعمالي رئيس مجلس النواب

أبحث لمالككم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون المجاري العامة في منطقة بلدية أربد لسنة ١٩٧٢ يشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩ مع الأسباب الموجبة له، رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في أقرارم .

واقبلوا طائق الاحترام

رئيس الوزراء

أحمد اللوزي

الأسباب المرجحة

أن ازدياد عدد سكان المدن وكثافتهم وتوسع حركة العمران والبناء قد واجه المدن الرئيسية في المملكة بعدة مشاكل ملحة وعاجلة من أهمها مشكلة المجاري حيث أن الأسلوب المتبع هو أسلوب الجور الامتصاصية التي أصبحت مع ازدياد السكان وزيادة كثافتهم غير قادرة عن تصريف المياه المبتلة التي تنساب إليها من المنازل والتاجر والورش والمصانع الخ خصوصا أن معدل استهلاك المياه قد واکب زيادة عدد السكان مما جعل نسبة كبيرة من هذه الجور تصل مرحلة الاشباع وبالتالي تصبح غير قادرة على تسريب المياه المبتلة التي تصل إليها مما أصبح يشكل مكره صحية خطيرة كما أخذ يهدد مصادر المياه الجوفية والسطحية .

وبما أن الحل العلمي الحديث لهذه المشكلة في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم هو إنشاء شبكات مجاري حديثة ومحطات تنقية تابعة لها وبما أن كلفة هذه الشبكات هي مرتفعة جدا بالنسبة لامكانيات البلديات التي تحتاج إليها فقد ارتؤى أن تأسس صندوق للمجاري تعود إليه كالة الموائد التي تأتي من تطبيق النظام المقترح الأمر الذي سيؤدي إلى تجميع مبلغ من المال يكون نواة لاية مخصصات بلدية أو حكومية أو قروض محلية أو اجنبية ترصد لتنفيذ مشروع شبكة المجاري .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون المجاري العامة في منطقة بلدية أربد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المجاري العامة في منطقة بلدية أربد لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات وال عبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ألا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

البلدية

بلدية أربد .

المجلس

مجلس بلدية أربد أو لجنة بلدية أربد .

المالك

الشخص المسجل باسمه العقار أو المتصرف فيه أو الذي يتولى إدارته أو الأشراف عليه وتشمل وكيل المالك ووصية ووليته والقيم .

هكذا أصبه العمل

المعار كل بناء أو إنشاء يقع ضمن منطقة البلدية أو ضمن التنظيم مأهولا أو غير مأهول أو أي قسم من ملحقاته ويشمل الأراضي الحالية والعرضات .

المجاري شبكة المجاري العامة أو الخاصة أو للمنازل والوصلات ووحدات التنقية ومحطات الضخ وكافة الأجهزة التابعة لها والتي تستعمل لتصريف الكساحة .

المجرى العام المجرى الذي يعده المجلس لتصريف الكساحة .

المجرى الخاص المجرى المخصص لتصريف الكساحة داخل المعار .

الكساحة مياة المجاري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائلة من المعارات .

المادة ٣ - أ - تفرض على المالكين لكل عقار ضمن منطقة البلدية مساهمة سنوية لمصلحتها ولمدة عشرين سنة باسم ضريبة المجاري العامة ومقدارها ٧٪ من بدل إيجاره السنوي الصافي والمقتدر لغاية قانون ضريبة الأراضي والابنية .

ب - يستوفى مبلغ المساهمة سنويا ولمدة خمس سنوات اعتبارا من ٧٣/١/١ اما مبالغ المساهمة عن السنوات الباقية فتستحق في اول كانون الثاني من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الخاص لذلك العقار بالمجرى العام .

ج - تخضع العقارات التي تقام مجددا لضريبة المجاري اعتبارا من تاريخ تحقيق ضريبة الابنية والأراضي عليها ولدى عشرين سنة .

د - تخصص الاموال التي يتم الحصول عليها بمقتضى هذا القانون لغايات إنشاء شبكة حديثة للمجاري العامة في منطقة البلدية تودع في حساب خاص .

المادة ٤ - تعفى من هذه المساهمة العقارات التالية :

أ - ما كان عابدا لجلالة الملك .

ب - المعارات المخصصة للعبادة .

ج - المعارات المائدة للتوادي الرياضية - والثقافية - والجمعيات الخيرية .

و - ما كان عابدا للبلدية .

المادة ٥ - تنوّل البلدية أو من تفوضه إنشاء وصيانة تشغيل المجاري العامة ضمن منطقة البلدية كما تنوّل عمليا ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة على نفقة المالك .

المادة ٦ - يحق للبلدية مد المجاري العامة والخاصة في الاملاك الخاصة اذا اقتضت الضرورة الفنية ذلك ولم تتوفر السبل البديلة الفنية والاقتصادية المناسبة ويعوض مالك العقار الخاص اذا لحق به ضرر من جراء ذلك .

المادة ٧ - كل شخص :

أ - يقوم بتوصيل أي مجرى خاص بالمجاري العامة أو بالمجاري المخصصة لمياه الأمطار أو بأية أعمال تتعلق بالمجاري الخاصة أو العامة دون إذن من الدائرة أو يعارض اجراءات ربط المجاري الخاصة بالعامة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز الثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تتجاوز الخمسين دينارا مع تضييمه اية نفقات تكبدتها الدائرة في اصلاح ما حدث .

ب - يعتدى بأي شكل كان على المجاري أو يتسبب بهدم أو تخريب أي مجرى أو أي مجمع للتصفيه أو يحدث فيه كسرا أو فتحة أو يلحق به ضررا مؤثرا وكل من يقوم أو يسمح بتفريغ اية مواد كساحة في أي مجرى عام مخصص لمياه الأمطار أو يسمح بتفريغ اية مواد في أي مجرى من شأنه ان يعطل أو يميح حرية عمليات التصفيه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز الثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين دينار أو لا تتجاوز الخمسين دينارا .

المادة ٨ - تختص محكمة بلدية اربد بالنظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب بخلاف لاحكام هذا القانون وتودع الغرامات التي يحكم بها ايرادا للصندوق الخاص بمصلحة المجاري .

المادة ٩ - يحدد المجلس المنطقة أو المناطق التي يباشر فيها العمل لغايات ربط المجاري الخاصة بالمجاري العامة بقرار ينشر ثلاث مرات على الأقل في ثلاث صحف محلية .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء بتنسيب من المجلس وموافقة المالك وضع الانظمة التي يراها لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك اية انظمة تحول المجلس صلاحية فرض رسوم دائمية لتأمين صيانة المجاري وتعميرها وتشغيلها وتوسيعها او اجراء اية تغييرات فيها وكذلك تجديد رسوم الوصل ومقادير النفقات الواجب استيفاؤها من المالكين وفرض فواتر نسبية في حالة التخلف عن دفع الضريبة المخصصة او الرسوم والنفقات الاخرى .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

- ج -

السيد الامين العام

مجلس النواب

الرقم : ن ت / ١١١ / ١٤١٥٧
التاريخ : ١٩٧٢ / ١٠ / ٢٢

معالي رئيس مجلس النواب

اقدم لمعاليتكم ١٢٠ نسخة من مشروع قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقصره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٧٢ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائه صفة الاستعجال .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد الوزي

الاسباب الموجبة

لوضع قانون مستشفى عمان الكبير

- ١ - ان الهدف الرئيسي لاي تخطيط في مجال الصحة هو رفع مستوى الخدمات وامكانية حصول المواطن على عناية اكثر وذلك بتكامل الكفاءات وارتفاع مستواها وزيادة التجهيزات وعدد الاسرة وبالتالي قناعة المريض وازدياد ثقته بالخدمة وهي امر اساسي في تقديم الخدمات العلاجية للمواطن .
- ٢ - فصح مجال التدريب والبحث العلمي لطلبة كلية الطب في الجامعة الاردنية ويكون هذا المستشفى متواجدا في حرم الجامعة الاردنية .
- ٣ - تلائما للتغير المستمر في الخطة والتنفيذ وضمانا لاستمرارية العمل فيه وذلك بأن تحصل الاجان عمل الافراد والذي يضمن التقليل من القيادة الفردية التي تؤثر على تغيير مستوى الخدمة والخبرة .
- ٤ - بما ان الجامعة الاردنية هي المنتجة للأشخاص في مجال الحقل الطبي ووزارة الصحة هي المنتفعة بهم فانه من الافضل ان يشترك الطرفان كل بسلطته ليم التنسيق ما بين المنتج والمستهلك حتى يساعد تأثير احدهما على الاخر في خلق الطبيب المناسب لهذه الغاية الوطنية المرجوة خاصة وان هناك حاجة ملحة الى مثل هؤلاء الفنيين المتدربين في البلاد وللهوض بهم الى المستوى المنشود .
- ٥ - ان اشتراك هاتين السلطتين اي وزارة الصحة والجامعة الاردنية في ادارة هذا المستشفى كفيل بفتح المجال امام الاطباء وذوي المهن الطبية الاخرى من وزارة الصحة واكتسابهم الخبرة والمعرفة والنضوج في الامور التعليمية والبحوث وادارة المستشفيات .
- ٦ - نظفي قيمة التكاليف التي يتكبدها كسل من الطرفين وذلك عن طريق القضاء على الازدواجية في المتطلبات والمشتريات .

٧ - ان هذا الاتحاد الاداري المقترح من اصحاب ذوي العلاقة اي وزارة الصحة والجامعة الاردنية يؤدي الى خلق وحدة مستقلة تخرج عن نطاق الروتين المتبع من قبل كل من الطرفين وبذلك تستطيع ان تؤمن مرونة اكثر في جميع نواحي الادارة اذ ان تلافي الروتين المتبع يؤدي الى سرعة الانجاز وتقديم الخدمات على احسن وجه .

٨ - رغبة في الحصول على وحدة ادارية متكاملة الكفاءات فان الحل الامثل ان يكون هنالك مجلس يضم كافة القطاعات المعنية اذ تمثل فيه وزارة الصحة والجامعة الاردنية باشتراك مع ذوي العلاقة في امور التمويل وجهات معنية اخرى . يسمى هذا المجلس في القانون المقترح (مجلس الامناء) .

٩ - ضمانا لاستمرارية العمل وتنفيذا لقرارات مجلس الامناء لا بد ان يكون هنالك لجنة تتولى هذه الامور وتسمى هذه اللجنة في القانون المقترح (اللجنة التنفيذية) .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون مستشفى عمان الكبير

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مستشفى عمان الكبير لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والمعارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه مالم تذل القرينة على خلاف ذلك .

| | |
|----------------|--|
| الوزارة | وزارة الصحة . |
| الوزير | وزير الصحة |
| المستشفى | مستشفى عمان الكبير |
| المجلس | مجلس الامناء |
| اللجنة | اللجنة التنفيذية |
| المدير العام | المدير العام المسؤول عن ادارة المستشفى فنيا واداريا . |
| الطبيب | الطبيب الذي يعمل في المستشفى |
| كلية الطب | كلية الطب في الجامعة الاردنية |
| الاستاذ | الاستاذ في كلية الطب الذي يعمل في المستشفى بقصد التدريس والتدريب وتقديم الخدمات الطبية |
| الطبيب المعتمد | الطبيب المعتمد له بالادخال ومعالجة المرضى المخصوصين |

مكتبة عمان الكبرى

المادة ٣ - مستشفى عمان الكبير مؤسسة مركزها عمان وموقعها الجبهي

المادة ٤ - أ - المستشفى شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري يتمتع بكافة الحقوق ويموز ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة .

ب - يمثل المستشفى المدير العام الذي له ان ينيب عنه النائب العام في الاجراءات القضائية وله ان يوكل محاميا بذلك .

المادة ٥ - يهدف المستشفى الى خدمة المجتمع الاردني بالوسائل التالية :

أ - تقديم الرعاية الطبية المتخصصة على احسن وجه .

ب - اناحة فرص الدراسة والتدريب لطلاب كلية الطب .

ج - تدريب وتخصص الاطباء في مختلف فروع المهنة الطبية .

د - تعلم وتدريب الممرضات والمهن الطبية المساعدة .

هـ - تشجيع البحث العلمي الطبي (النظري والتطبيقي) .

المادة ٦ - يضم المستشفى جميع الابنية والتجهيزات الموجودة حاليا في مستشفى عمان الكبير كما يجوز ان يضم اليه اي مستشفى آخر وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٧ - المستشفى مجلس ائمة يتألف على الوجه التالي :-

أ - وزير الصحة

ب - رئيس الجامعة الاردنية

ج - امين العاصمة

د - المدير العام للمستشفى

هـ - وكيل وزارة الصحة

و - مدير الموازنة العامة

ز - خمسة اعضاء من ذوي الرأي والخبرة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصحة

لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ان يكون احدهم من مجلس نقابة الاطباء شريطة ان لا يزيد غير الاردنيين منهم عن عضوين .

المادة ٨ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه .

المادة ٩ - يكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضور اكثرية اعضاءه المطلقة وتتخذ القرارات باكثرية الحضور منهم وفي حال تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١٠ - يتولى مجلس الامناء المسؤوليات والصلاحيات التالية :

أ - رسم السياسة العامة لادارة المستشفى .

ب - تأمين موارد المستشفى المالية .

ج - تعيين المدير العام والمدير الفني ومديرة التمريض والمدير الاداري .

د - مناقشة وقرار مشروع الميزانية السنوية .

هـ - دراسة وقرار المخططات والهيكل التنظيمية للمستشفى .

المادة ١١ - تنظم ادارة المستشفى وشؤون الموظفين فيه والاجور التي يتقاضاها والامور المالية وشؤون اللوازم بأنظمة تعد لهذه الغاية .

المادة ١٢ - تشكل لجنة تنفيذية للمستشفى على الوجه التالي :

أ - المدير العام رئيسا

ب - عميد كلية الطب نائبا للرئيس

ج - المسير الفني عضوا

د - مديرة التمريض عضوا

هـ - المدير الاداري عضوا

و - اثنان من رؤساء الدوائر الطبية يعينهما المجلس دوريا كل سنة (اعضاء) .

المادة ١٣ - تجتمع اللجنة كل اسبوعين مرة على الاقل بناء على دعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونيا بحضور اكثرية اللجنة المطلقة وتتخذ القرارات باكثرية الحضور المطلقة وعند تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١٤ - تقوم اللجنة التنفيذية بالمهام التالية :

أ - وضع المخططات والهيكل التنظيمية للمستشفى وبيان مديراته واقسامه وشعبة وزعمها لمجلس الامناء لاقرارها .

ب - وضع كوادر المستشفى .

ج - وضع مشاريع الانظمة ورفعها لمجلس الامناء لمناقشتها وقرارها واتخاذ الاجراءات اللازمة للموافقة عليها واستصدارها .

مجلس النواب

المادة ١٥- تعين اللجنة التنفيذية اعضاء الهيئة التدريسية لكلية الطب في ملاك المستشفى على ان يدفع المستشفى نصف مرتباتهم المقررة من الكلية .

المادة ١٦- تعتبر اموال المستشفى كاموال الخزينة العامة ونجبي وارداته بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

المادة ١٧- تتكون واردات المستشفى من :

أ - المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة .

ب - الاجور التي يتقاضاها المستشفى .

ج - الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى .

د - ريع اموال المستشفى المنقولة وغير المنقولة .

هـ - اية موارد اخرى .

المادة ١٨- يعنى المستشفى من كافة الضرائب والرسوم سواء كانت حكومية ام بلدية .

المادة ١٩- يتولى ديوان المحاسبة مراقبة وتدقيق حسابات المستشفى .

المادة ٢٠- يلغى هذا القانون اية احكام او تعديلات وردت في اي قانون آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الامناء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون ط

السيد الأمين العام

الرقم : ١٣ م / ٧١ / ١٢٨

التاريخ : ١٩٧٢ / ١٠ / ٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ايضاً اليكم ١٠٠ نسخة من مشروع قانون لسنة ١٩٧٢ ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٧٢ رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

أحمد الوزي

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (١٨) لسنة ١٩٧١ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٣٠ و ٣١٤ و ١٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيلي في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٣٠ و ٨٤ و ١٨) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوفر البالغ (١٠٠ و ١٧٠ و ٨) ديناراً لتغطية العجز المبين في المادة (٤) من القانون الاصيلي .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

وزير المالية / الموازنة العامة

رئيس الوزراء

مكتبة المحاماة

جدول رقم (١)

النفقات المقدرة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧١

| رقم | عنوانه | الباب الاول | | |
|------|---|------------------|-------------------|----------|
| | | النفقات المتكررة | النفقات الاعتامية | المجموع |
| ٤ - | وزارة الخارجية | ١١٢٤٢٠ | ٣٩٢١٠ | ١٥١٦٣٠ |
| ٥ - | وزارة العدل | ٨٢٦ | ... | ٨٢٦ |
| ٨ - | ديوان الموظفين | ٦٠٠ | ... | ٦٠٠ |
| ١٠ - | دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية | ٤٦٥٠ | ... | ٤٦٥٠ |
| ١٢ - | وزارة الدفاع والقوات المسلحة | ١٤٥٠٠٠٠ | ... | ١٤٥٠٠٠٠ |
| ١٣ - | الامن العام والدفاع المدني | ١٢٧٠٠٠ | ... | ١٢٧٠٠٠ |
| ٢١ - | وزارة المالية | ١٩٢٧٦٢٥ | ٤٣٠٤٧٦٤ | ٦٢٣٢٣٨٩ |
| ٢٢ - | دائرة الموازنة العامة | ... | ٧٠٠٠ | ٧٠٠٠ |
| ٢٣ - | الجهاز | ٩٠٠٠ | ١٠٠٢٥٥ | ١٠٩٢٥٥ |
| ٢٥ - | دائرة الاراضي والمساحة | ... | ٢٥١٥ | ٢٥١٥ |
| ٢٦ - | وزارة الاقتصاد الوطني | ... | ٢٦٧٥ | ٢٦٧٥ |
| ٢٧ - | دائرة الاحصاءات العامة | ... | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ |
| ٤١ - | وزارة التربية والتعليم | ٨٧٠٠٠ | ٥٢٦٨٠ | ١٣٩٦٨٠ |
| ٤٢ - | وزارة الصحة | ٢٥٠ | ٦٣٤٠٠ | ٦٣٦٥٠ |
| ٤٣ - | وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | ... | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| ٥١ - | وزارة الثقافة والاعلام | ٧٥٥٠ | ١٩٢١٥ | ٢٦٧٠٥ |
| ٥٢ - | التفزيون | ١٦١٨٠٠ | ٤٤٧٤٠ | ٢٠٦٥٤٠ |
| ٥٣ - | وزارة السياحة والآثار / السياحة | ... | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| ٥٤ - | دائرة الآثار | ٣٠٠٠ | ١١٢٢٥ | ١٤٢٢٥ |
| ٦١ - | وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية | ... | ٦٨٠٠٠٠ | ٦٨٠٠٠٠ |
| ٦٢ - | سلطة المصادر الطبيعية | ٢٠٠٠٠ | ٢٩٢٩٧٠ | ٣١٢٩٧٠ |
| ٦٣ - | وزارة الاشغال العامة | ... | ٣٣٧٨١٥ | ٣٣٧٨١٥ |
| ٦٤ - | وزارة الزراعة | ١٨٠٠ | ١٠٦٠٧٥ | ١٠٧٨٧٥ |
| ٦٥ - | المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده | ... | ١٥٠٠٠٠ | ١٥٠٠٠٠ |
| ٨١ - | وزارة المواصلات | ... | ٣٥٠٠٠ | ٣٥٠٠٠ |
| ٨٢ - | وزارة النقل | ٢٢٠٠ | ٣٨٠٠ | ٦٠٠٠ |
| ٨٣ - | الطيران المدني | ... | ١٠٤٣٧٠ | ١٠٤٣٧٠ |
| ٨٤ - | مجلس شيوخ العشائر | ٨٧٠٠ | ... | ٨٧٠٠ |
| | | ٣٩٢٤٤٢١ | ٦٣٨٩٧٠٩ | ١٠٣١٤١٣٠ |

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧١

| رقم | عنوانه | الفصل | |
|--------|-------------------|----------|-------|
| | | المبلغ | دينار |
| ١/٩ - | القروض الداخلية | ١٢١٠٠٠٠٠ | |
| ١/١٠ - | المساعدات المالية | ٤٨٠١١٣٠ | |
| ١/١١ - | القروض الخارجية | ١٥٨٣٠٠٠ | |
| | | ١٨٤٨٤١٣٠ | |

مكونا من اقسام

جدول رقم (٣)
خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧١

| التفقات | | الاوراق | |
|-------------------------|----------|----------|--|
| | جدار | جدار | التفويض الداخلية الاصناف المالية القروض الخارجية |
| ١ - النفقات المتكررة | ٣٣٤٧٤٢١ | ١٣١٠٠٠٠٠ | |
| أ - الخدمات المدنية | ١٣٧٠٠٠ | ٤٨٠١٣٠ | |
| ب - الامن العام | ١٤٥٠٠٠ | ١٥٨٣٠٠٠ | |
| ج - القوات المسلحة | ٣٩٢٤٤٢١ | | |
| ٢ - النفقات الاستثمارية | ١٣٨٩٧٠٩ | | |
| ٣ - الورق | ٨١٧٠٠٠٠ | | |
| | ١٨٤٨٤١٣٠ | ١٨٤٨٤١٣٠ | |

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام :

(ي)

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم (١٢٠) نسخة من كل من القوانين المؤقتة الميمنة في ادناه مع الاسباب الموجبة لها رجاء
إحالتها الى مجلس النواب للنظر في اقرارها .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد الالوزي

- ١ - قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة .
- ٢ - قانون مؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون استقلال القضاء .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ قانون اضافي لقانون امراض الحيوانات .

-٦-

الاسباب الموجبة

لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

لما كانت الحاجة تستدعي اعادة تنظيم الوضع القائم حالياً في مصلحتي المياه والمجاري في امانة العاصمة
لزيادة كفاءة عمل هاتين المصاحيتين على احسن وجه من النواحي الفنية والاقتصادية والادارية لذلك فقد
ارتضى ضرورة وضع مشروع القانون المشار اليه لتأمين هذه النواحي بالاضافة الى ان هذا القانون جاء نتيجة
دراسات الخبراء والمستشارين ونصيحة خبراء البنك الدولي وكشروط مسن شروط لتمويل مشروعني المياه
والمجاري العامة في مدينة عمان بقروض يمنحها لهذه السلطة ، علما بأن تأسيس هذه السلطة لا يتعارض مع الوضع
القائم ولن يتعارض مع اي دائرة او مصلحة موجودة او تستجد ولها علاقة بموضوع المياه والمجاري .

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢

قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ :- اسم القانون :
يسمى هذا القانون المؤقت (قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة مجلس النواب

المادة ٢ - تعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

- (السلطة) سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة المؤقتة بموجب هذا القانون :
(الامانة) امانة العاصمة .
(المجلس) مجلس ادارة السلطة .
(الرئيس) رئيس المجلس .

(قانون المياه) قانون مياه مدينة عمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والانظمة الصادرة بمقتضاه .
(قانون المجاري) قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والانظمة الصادرة بمقتضاه .
(منطقة التزويد) اية مساحة من الارض او كمية من الماء تساهم مياهها في تزويد اية محطة مياه تابعة للسلطة :

(الاغراض المنزلية) الشرب والغسيل وري الحدائق والمتطلبات الصحية المنزلية للمستهلك ولجميع الاشخاص الذين يعيشون معه .

(الكساحية) مياه المجاري والفضلات السائلة والاستعمالات المختلفة للمياه سواء كانت لاغراض منزلية او صناعية او تجارية وما تحمله من عوادم غير محظور تصريفها .
(مجاري المياه) مجاري المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الامطار .

وتخصص للكلمات والعبارات الاخرى نفس المعاني المخصصة لها في قانون مياه مدينة عمان وقانون المجاري :

المادة ٣ - تأسيس السلطة :

أ - يؤسس بمقتضى هذا القانون (ضمن حدود منطقة الامانة البلدية والتنظيمية) سلطة تسمى (سلطة المياه والمجاري في منطقة الامانة) ويكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري .

ب - تدار السلطة كهيئة عامة للخدمات .

ج - ترتبط السلطة بأمن العاصمة الذي يكون مسؤولا امام رئيس الوزراء .

د - للسلطة ان تشتري وتبيع وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تبرم العقود وان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنبئ عنها بالاجراءات القضائية المتعلقة بها وكلا خاصا او اكثر بالصلاحيات التي تقرر لها .

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تحقيق الاغراض التالية :

- أ - ضمان الحصول على كميات كافية من المياه وتوزيعها للوفاء باحتياجات السكان القاطنين ضمن حدود الامانة وضمن اية منطقة مجاورة يقرر المجلس - بموافقة رئيس الوزراء - تشميلها باحكام هذا القانون ، بما في ذلك المياه اللازمة للاستعمالات التالية :
- ١ - الشرب والاعراض المنزلية الاخرى .
 - ٢ - تنظيف الشوارع وتصريف الكساحية .
 - ٣ - الحماية من الحريق واطفاؤه .
 - ٤ - الاستعمالات الصناعية والتجارية .
 - ٥ - سقي الحدائق وسد حاجة المساح العامة والخدمات المشابهة .

ب - حفظ المياه المذكورة اعلاه من خطر التلوث .

ج - تخزين المياه الجوفية والحفاظ عليها من الاستغلال السيء واحتمال التلوث .

د - اجراء مسح لاستهلاك المياه ومنع تبديدها وفرض القيود على استعمالها اذا لزم .

هـ - العمل على تصريف مياه المجاري والمياه السطحية ومياه الامطار بالطرق الصحية بواسطة شبكات تصريف وما شابهها .

ز - اتخاذ الخطوات اللازمة لدراسة التعديلات او التوسعات لتلبية احتياجات المستقبل والتخطيط لها وتنفيذها .

المادة ٥ - منطقة السلطة :

أ - تشمل منطقة السلطة جميع المناطق ضمن حدود الامانة البلدية والتنظيمية وتوسعاتها .

ب - يجوز توسيع منطقة السلطة (بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الاعلى للتنظيم) لتشمل المناطق البلدية المجاورة وغيرها ، وعلى الاخص (مناطق التزويد ومناطق تصريف المجاري) .

ج - لا يجوز فصل احدى المناطق المذكورة او التخلي عنها الا بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الاعلى للتنظيم وفي حالة الخلاف يرجع الامر الى مجلس الوزراء الذي يكون قراره قطعي .

د - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعتبر السلطة الجهة المختصة باعطاء التصاريح المتعلقة بتخصيص واستعمال واستخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن منطقة السلطة ، ولا يجوز لأي دائرة او سلطة منح أي ترخيص او اعطاء أي حق بتخصيص او استعمال او استخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن منطقة السلطة دون موافقتها وكل رخصة او قرار يصدر خلافا لذلك يعتبر باطلا .

مجلس النواب

المادة ٦ - الصلاحيات والواجبات :

أ - مع مراعاة احكام قانوني مياه مدينة عمان والمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة ينسبط بالسلطة الواجبات التالية :

- ١ - وضع سياسة عامة للمياه والمجاري العامة في منطقة الامانة وتطويرها على ان تهدف هذه السياسة في الدرجة الاولى الى رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان.
- ٢ - ضمان حاجة المناطق المشمولة باحكام هذا القانون من المياه وضمان وسائل تصريف الكساحة والمياه السطحية ومياه القيصانات والامطار والاستفادة منها ما امكن ذلك بما في ذلك وضع تصاميم ومواصفات شبكات المياه والمجاري العامة وتوابعها وتنفيذها بالذات او بواسطة متعهدين وادارتها وتشغيلها.
- ٣ - ابرام العقود اللازمة لتحقيق أغراضها.

٤ - الاستملاك والحيازة القورية للأراضي او حقوق الماء او كليهما ضمن منطقة السلطة او اية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالأرض او المأوى بطريق الاستيلاء مقابل التعويض او الأيجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة وتنفيذا لهذا الغرض تتبع في تقدير قيم او بدلات الأراضي والمياه والحقوق المترتبة عليها التي تقرر السلطة الاستيلاء عليها الاحكام الواردة في المادة (١٩) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨.

٥ - تملك وشراء الاموال المنقولة وغير المنقولة واستجارها وبيعها والتصرف بها وفقا لمقتضيات الحاجة.

٦ - انشاء وتمديد شبكات المياه والمجاري وتوابعها ضمن الاملاك الخاصة والعامة وحماية مناطق التزويد من خطر التلوث باقامة مناطق مقيدة.

٧ - منع الاستغلال الضار لمصادر المياه ومنع تبديدها.

٨ - امتلاك عدادات المياه وتركيبها وصيانتها وتبديلها وفحصها وقراتها وتغييرها ووضع مواصفاتها.

٩ - انشاء الشبكات العامة للمياه والمجاري العامة وتوابعها وادارتها وتشغيلها وصيانتها وتغييرها وتطويرها واجراء الحفر في اية شوارع او ارضية او ممرات مع حق المرور وتمديد شبكات المياه والمجاري في اهلاك الغير.

١٠ - تشغيل ورخيص ومراقبة نضج الحفر الامتصاصية.

١١ - تحديد وفرض وتحصيل اثمان وتكاليف ورشوم واجزاء خدمات الميناء والمجاري ونضج الحفر الامتصاصية وتمديداتها.

١٢ - الشاء واصلاح شبكات وصلات المياه والمجاري والخدمات الاخرى.

- ب - ١ - تزويد المستهلك بالمياه ضمن حدود الامكان مع مراعاة القيود التي تفرضها كمية المياه.
- ٢ - المحافظة على نوعية الماء المورد حتى نقطة الاتصال مع المشترك وبالمستوى المطلوب لاغراض الشرب وحسب المواصفات المقررة ضمن الامكانيات المتوفرة.
- ٣ - تأمين التخلص من الكساحة التي تدخل في شبكة المجاري.
- ٤ - تأمين التصريف العادي للمياه السطحية ومياه الامطار بمجاري ملائمة ، الا ان هذه المسؤولية لا تشمل مياه الامطار الشديدة غير المتوقعة والتي لم تصمم من اجلها شبكة مياه الامطار.
- ج - لا يترتب على السلطة ان تزود المياه بدرجة نقاوة تزيد عن متطلبات مياه الشرب.

المادة ٧ - ادارة السلطة :

أ - يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من :

- ١ - امين العاصمة/ رئيسا
 - ٢ - ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة
 - ٣ - عضو من سلطة المصادر الطبيعية
 - ٤ - عضو من المجلس القومي للتخطيط
 - ٥ - عضو من القطاع الخاص يعينه رئيس الوزراء بتنسيب من الرئيس.
- يتم تعيين واستبدال اعضاء المجلس من الجهات المختصة في الهيئات التي يشتمل عليها ، وفي حالة غياب احدهم عن جلسات المجلس فللمجلس الحق في تعيين شخص آخر يقوم مقامه.
- ب - تكون مدة دورة المجلس سنتين يتوجب بعدها تشكيل مجلس جديد ويجوز تجديد تعيين اي عضو بعد انتهاء مدته.
- ج - يحدد المجلس النفقات السفرية التي يتقاضاها اعضاءه ومكافأته كما يحدد دفع مكافأة لاي عضو او شخص يقوم بعمل يكلفه به المجلس او احدى لجانه الدائمة او المؤقتة.
- د - يحضر المدير العام اجتماعات المجلس دون ان يكون له حق التصويت.
- هـ - للمجلس ان يفوض الرئيس بعض صلاحياته ، ولرئيس الحق ان يفوض المدير العام جميع صلاحياته او اي منها.
- و - مع مراعاة احكام قانون المياه وقانون المجاري وهذا القانون ، يضع المجلس القواعد المنظمة لاجراءاته وتعليمات السلطة الداخلية.

المادة ٨ - اجتماعات المجلس :

- أ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل في الشهر ، ويجوز دعوة الاجتماع طارئة بطلب من الرئيس او اثنين من اعضاءه على الاقل خلال سبعة ايام من تاريخ تبليط الطلب.

مجلس النواب

- ب- يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اغلبية اعضائه وتتخذ القرارات بالاجماع او باغلبية الحضور ، وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .
- ج- تدون وقائع الجلسات في سجل خاص يوقعه الرئيس . والحضور .
- د- اذا تغيب الرئيس عن الاجتماع ، ينتخب الحضور عضوا من بينهم لرأس الجلسة .
- هـ- يعين المجلس سكرتيرا لتدوين محضر الجلسات والقيام بالاعمال التي يكلفه بها .

المادة ٩- المدير العام:

يعين المدير العام بقرار من المجلس، ويحدد اختصاصاته بما فيها تصرف الاعمال اليومية للسلطة على افضل وجه .

المادة ١٠- تعيين الموظفين:

- أ- يعين المجلس بتنسيب المدير العام رؤساء الاقسام والموظفين .
- ب- للمجلس ان يفوض صلاحياته بتعيين اي موظف او مستخدم او عامل لأي من اعضائه او من موظفي السلطة
- ج- تتم اجراءات انتقاء وتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وجميع الامور المتعلقة بهم وفق القواعد التي يضعها المجلس .

المادة ١١- انتقالات الاختصاصات والموظفين:

- أ- اعتباراً من نفاذ هذا القانون تنقل الى السلطة جميع الاختصاصات المتعلقة بالمياه والحاري ومياه الامطار وخدمات نصح الجفر الامتصاصية التي تتولاها مصلحة المياه والحاري العامة في الامانة .
- ب- ينتقل الموظفون العاملون في المصلحتين المذكورتين في الفقرة السابقة الى السلطة ، بموجب احكام هذا القانون وتكون خدماتهم فيها استمراراً لخدماتهم السابقة وفي الحالة التي تستدعي جميع وظائف من نفس المستوى بوظيفة واحدة تتبع اجراءات التعيين المحدد .

المادة ١٢- انتقالات الحقوق والالتزامات:

- أ- تنقل بمقتضى احكام هذا القانون الى السلطة الاموال والموجودات بما فيها الحقوق المترتبة عليها المتعلقة بالمياه والحاري العامة ومياه الامطار .
- ب- كما تنقل الى السلطة الالتزامات بما فيها القروض والديون الاخرى التي ترتبت على الامانة من جراء تزويد المياه والانشاء الحاري العامة ومياه الامطار .
- ج- لامانة العاصمة حق استيفاء التعويض المادل عن جميع ما ينقل الى السلطة من الحقوق والاموال وفق احكام هذا القانون مع استيفاء نسبة من ارباحها سنوياً يتفق عليها بين الطرفين .
- د- تزود السلطة الجديدة والمنشآت العامة العائدة للامانة بالمياه اللازمة بدون مقابل .

المادة ١٣- الموازنات السنوية:

- أ- على المجلس ان يضع موازنة لكل سنة مالية على اساس تقدير الإيرادات والتفقات على ان تقسم التفقات الى قسمين عادية وأتمانية .
- ب- ترفع الموازنة لرئيس الوزراء لاعراؤها خلال شهر من نفاذ هذا القانون ، وترفع بعد ذلك في مطلع كل سنة .
- ج- بالإضافة الى الموازنة السنوية توضع دراسة لكل خمس سنوات متتالية تبين الإيرادات والتفقات تتخذ اساساً للموافقة على الموازنة .
- د- تخصص الإيرادات بما فيها اية اموال مدورة من سنة سابقة للاتفاق حسب الاولويات التي يقرها المجلس .

المادة ١٤- رأس المال:

- أ- يتكون رأس مال السلطة من القيمة الصافية للاموال المنقولة وغير المنقولة التي تنقل اليها بمقتضى احكام هذا القانون بالإضافة الى اية مبالغ تخصصها الحكومة او اية جهة اخرى لهذه الغاية يوافق عليها مجلس الوزراء .
- ب- للسلطة الحق في قبول الهبات والحصول على القروض والاعتمادات وإيئة إيرادات او مصادر تمويل اخرى تيسر لاعمالها ومشاريعها ولها ان تستدين عن طريق الرهن او بيع السندات المالية او اية مصادر تجنيها من مشاريعها والبنك المركزي خصم سندات دين لحسابها .
- ج- للمجلس ان يكون احتياطات رأسمالية بمقتضى احكام المادة التالية .

المادة ١٥- صناديق الاحتياطي والتجديد:

- أ- للمجلس ان يقتطع من إيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكون (صندوق احتياطي) مخصص لتغطية اي عجز مالي او اية نفقات طارئة . او اية مطالبة غير محتملة يمكن ان تواجهها السلطة او لتغطية تكاليف تجديد او اصلاح او توسيع او تحسين انشائها .
- ب- للمجلس ان يقتطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكون (صندوق تجديد) وتخصص رصيده لدفع تكاليف تجديد ممتلكات معينة على ان يؤخذ بعين الاعتبار الأجل المتوقعة لهذا التجديد .
- ج- للمجلس بموافقة رئيس الوزراء ان يشتتر اموال صناديق الاحتياطي والتجديد بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان ، ويجوز تخصيص القرائد والارباح المتأتية عن ذلك بنفس الطريقة ضمن الحدود المقررة في هذه المادة .

مجلس النواب

المادة ١٦ - حساب الاموال والمحافظة عليها :

أ - تحول واردات السلطة الى حساب خاص وفق نظام مالي يوضع لهذا الغرض وتصرف منه جميع المطلوبات الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

ب - تتخذ السلطة الترتيبات الكفيلة لحفظ اموالها واستيفاء حقوقها ويكون محاسب السلطة مسؤولا عن تنفيذ هذه الترتيبات .

المادة ١٧ - الاعفاء من الضرائب :

أ - تعفى السلطة من الضرائب وجميع انواع الرسوم بما في ذلك رسوم الجمارك وطوابع الايرادات شأنها شأن الدوائر الحكومية .

ب - على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر لا تعفى اي دائرة حكومية او مؤسسة رسمية او اهلية او اي شخص معنوي او طبيعي من الضرائب والرسوم وتكاليف الانشاء والتلميد والمساهمة في كلفة المشروع والائتمان واجور وبدل الانتفاع التي تتحقق او تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - الحسابات والتقارير :

أ - تحتفظ السلطة بدفاتر حسابات وسجلات منظمة وتضع تقارير شهرية للمقارنة بين الايرادات والتفقات الفعلية والمدرجة في الموازنة .

ب - يعد المجلس تقريرا ماليا سنويا مدققا عن السنة السابقة يرفعه امين العاصمة الى رئيس الوزراء ، خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر بعد انتهاء كل سنة مالية ويشمل :-

١ - بيانا للميزانية مفصلا للايرادات والتفقات .

٢ - اية معلومات اخرى تتعلق بالشؤون المالية .

المادة ١٩ - تدقيق الحسابات :

يدقق حسابات السلطة سنويا مدققو حسابات مرخصين يعينهم المجلس .

المادة ٢٠ - السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للسلطة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الاول من كل عام .

المادة ٢١ - المخالفات والعقوبات :

أ - كل من يخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بعد ادائه من محكمة امانة العاصمة بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تزيد عن خمسين دينار او بكلا العقوبتين بالاضافة للالزامات المدنية .

ب - تحول جميع الامنان والرسوم والتكاليف والمساهمات والقراسات التي تحصل بمقتضى الاحكام المذكورة اعلاه الى السلطة .

المادة ٢٢ - الانظمة :

للمجلس ان يضع بموافقة مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٢٣ - الغاء القوانين :

يعمل المجلس بالتشاور مع المتعلقة بالمياه والمحاري العامة المعمول بها في منطقة الامانة والتي لا تتعارض مع احكام هذا القانون ما لم تعدل او تستبدل بغيرها .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام

- ٢ -

الاسباب الموجبة

للقانون المعدل لقانون المحاري في منطقة امانة العاصمة

من خلال التطبيق العملي لقانون المحاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته ظهرت بعض الثغرات والنواقص التي تقضى الحاجة بمعالجتها كما ان ضرورة العمل تتطلب اعطاء حق السباح للامانة والمشتريين بتمرير وتمديد المحاري الخاصة وربطها بالمحاري العامة في الحالات التي يتعلل فيها تمرير هذه التمديدات ضمن الشوارع والازقة والادراج والساحات العامة او لاسباب فنية واقتصادية وهذا الوضع يطبق على كثير من الحالات ضمن مدينة عمان نظرا لوضعها الطبيعي وخاصة في المناطق المنحدرة كما ان هناك معاملات وحالات عديدة يتعلل بمعالجتها بدون هذا التعديل ، كما ان الاحتياجات الاقتصادية تقضي برفع نسبة مساهمة المحاري الى ٤٪ من صافي تخمين الاجار السنوي المقرر لدى وزارة المالية وعلى كافة المقاربات لمدينة عشرين سنة اعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ رغم ان هذه النسبة مع الرسوم المقررة لسن تلي الاحتياجات الفعلية

مكتبة

للمشروع وهي اقل من النسبة التي اوصى بها خبراء البنك الدولي والمستشارين كشرط من شروط الموافقة على عطاء قرض البنك الدولي لتغطية جزء من تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع المجاري العامة وهي ٥٪ خمسة بالمائة حتى يشمل باقي مناطق عمان ففي حين ان تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع المجاري العامة مع التشغيل وفوائد القروض والاستهلاك خلال العشر سنوات القادمة ستبلغ حوالي ١٠٨٩١٠٠٠ ديناراً فان الرسوم المقررة مع مساهمة المجاري بواقع ٤٪ من صافي تخمين الايجار السنوي المقدر لدى وزارة المالية ستبلغ حوالي ٤١١١٠٠٠ ديناراً هذا فيما لو امكن ربط ٣٠٠٠٠ عقار خلال مدة العشرة سنوات القادمة اي بمعدل ٣٠٠٠ عقار سنوياً .
لهذه الاسباب جميعها ارتؤي وضع التعديل المشار اليه .

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣ :

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، تخضع المقارنات في منطقة امانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها (٤٪) من بدل صافي ايجارها السنوي حسباً يقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من ١٩٦٤/٤/١ بالنسبة للمقارنات القائمة في ذلك التاريخ ومن تاريخ اكمال المقارنات المنشأة بعد ذلك سواء كانت معفاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .
ب - يقدر بدل الايجار الصافي المشار اليه في الفقرة السابقة - للمقارنات خارج حدود منطقة الامانة - وفق الاسس المقررة في قانون ضريبة الابنية والاراضي السالف الذكر .
ج - يكون الانشغال من خدمات المجاري العامة خارج حدود منطقة امانة العاصمة اختيارياً .
د - بعد وصل المجرى الخاص بالمجرى العام يرتب على المالك اخلاق الحفرة الانتصافية بطريقة تتحول دون الاضرار بالصحة العامة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيلي بالغاء الفقرة (أ) منها واعتبار نص الفقرة (ب) هو نص المادة المذكورة .

المادة ٤ - تلغى المادة (٥) من القانون الاصيلي .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧ :

أ - اذا تعلق مد المجرى العام او المجرى الخاص او المجرى المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الارزقة او الادراج او الساحات العامة ولاسيباب فنية او اقتصادية فالدائرة منها او اي واحد منها ضمن الاراضي والمقارنات الخاصة شريطة ان تميد الحال الى ما كان عليه وان تدفع التعويض العادل ان كان له مقتضى .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة تحصل نفقات - وصل المجاري الخاصة بالمجاري العامة - من المالكين المشتركين في مجرى خاص بنسبة ارتفاع عقار كل منهم حسبما تقرره لجنة فنية يشكلها امين العاصمة لهذا الغرض .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصيلي حسباً عدلت بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢ بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ج - على المالك تأدية الرسوم والاجور الواجب دفعها بمقتضى هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه واتمام توصيل المجرى الخاص بالمجرى العام خلال ثلاثة اشهر من نشر قرار مجلس الامانة على النحو الوارد في الفقرتين (أ) ، (ب) السابقتين تحت اشراف ومواصفات الدائرة وفي حالة تخلفه تتولى الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالنفقات مضافاً اليها (٢٠٪) دون الاخلال بحق الملاحقة الجزائية .

السيد الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

- ٣ -

السيد الامين العام :

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكتبة مجلس النواب

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصيلي باعتبار ما ورد فيها لفقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

ب - يجوز ان يعين قاضيا في محكمة التمييز او من في درجته ورتبته من انهي الستين ولم يتجاوز السبعين من عمره .

السيد الرئيس : هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين الامين العام :

- ٤ -

الاسباب الموجبة

كانت مديرية البيطرة والصحة الحيوانية تستوفي رسوما بيطرية عن الغذاء المعروف باسم (السيولاك) على اعتبار ان هذا الغذاء مكون من الحليب الجاف فقط غير انه عند اجراء التحليل لمكونات هذا الغذاء تبين ان معظمه من المواد النشوية ويدخل الحليب في تكوينه ويخرج من كونه حليبيا وكذلك ولكي تصبح الرسوم المستوفاة سابقا عن بعض المواد ذات الاصل الحيواني قانونية وجد من الضروري وضع هذا القانون الاضافي .

المادة ٣ - لاتسري احكام هذا القانون على الرسوم المحكوم باستردادها قبل نفاذه .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والزراعة والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(ك)

السيد الامين العام :

الرقم : ج/١٣/١٤٥٥٦

التاريخ : ١٠/٢٩/١٩٧٢

معلي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون

معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ بشكله

قانون مؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢

قانون اضافي لقانون امراض الحيوانات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الاضافي لقانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون امراض الحيوانات رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - يعتبر استيفاء رسوم استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات السليمة تم بمقتضى النظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ قانونياً .

البيت يعتبر استيفاء رسوم البيطرة عن غنائه من لالة وما شابهة في التركيب قبل نفاذ هذا القانون قانونياً .

المادة ٤ - حاملو جوازات السفر الخاصة الموجودون خارج المملكة عند نفاذ احكام هذا القانون ينتهي العمل بجوازاتهم عند انتهاء مدتها او حال عودتهم الى المملكة .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(ل)

السيد الامين العام

الرقم : ت/٣٠/١٢٦٢٦

التاريخ : ٩/٢٣/١٩٧٢

معلي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع القانون

المعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢

بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ٩/٢٠/١٩٧٢

مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب

للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٢ مع الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره . واعطائه صفة الاستعجال . واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرسوم نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيلي بحذف البند ٢ من الفقرة (أ) منها المتعلق بجوازات السفر الخاصة وبعاد ترقيم البنود اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٣ - تلغى المادة (٨) من القانون الاصيلي وتعديلاتها وبعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

مجلس النواب

مشروع

قانون رقم () لسنة ٩٧٢

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (و) التالية اليها :

و - لا يجوز تعيين اي شخص في وظيفة قاض ا بعد التحقق من كفاءته الحلقية وصلاحيته للحلقة
التضاء على ان تجري مسابقة للمرشحين لملء الوظائف الشاغرة من قبل لجنة يعينها قاضي
التضاء من ثلاثة من كبار القضاة الشرعيين اذا كانت تلك الوظائف من الدرجة الرابعة فما
دون ويكون القاضي تحت التدريب تحت التجربة والمجلس بناء على تنسيب قاضي التضاء
الاستغناء عن خدماته .

المادة ٣ - تعديل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخرها :

ويتقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم امام رئيس محكمة الاستئناف الشرعية اليمينية التالية (اقسام بالله العظيم ان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفى بكل اخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
المادة ٩ :-

١ - يجري تليق القضية بقرار من المجلس وإرادة ملكية على أساس الأهلية والكفاءة المستنديين من التقارير الواردة عنهم والعقوبات التأديبية المفروضة عليهم ومن واقع أعمالهم وفي حالة التساوي يرجح الأقدم.

ب - يحدد القدم في الدرجة وفق الامس التالية : -

١ - من يستوفي راتباً أعلى ضمن الدرجة الواحدة يعتبر أقدم فيها .

في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعطى الأقدم من كان أسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب وفي حالة التساوي يعطى الأقدم الأسبق في تاريخ نيل الدرجة وفي حالة التساوي يرجع إلى الدرجة السابقة وهكذا حتى إذا انحدرت يرجع إلى القدم في الخدمة وعند التساوي يرجع الأكبر سنًا.

ج - تحدد أقدمية القضاة الذين يعادون الى الخدمة أو الذين يعينون لأول مرة في قرار التعيين .

د - لا يجوز ترفع القضاة من درجة لاخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في اعل مرتبة الدرجة فيجوز ترفعه بعد انقضاء سنة على التعيين .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخرها :

« ولا يجوز أن يبقى قاضي المحكمة الابتدائية مدة أكثر من ثلاث سنوات متتالية في مركز واحد ويجب أن يُقيم القاضي في البلد الذي به مقر عمله ما لم يحصل على موافقة قاضي القضاة بالإقامة في بلد آخر قريب من محل عمله ولا يجوز للقاضي أن يتغيب عن مقر عمله قبل إخطار مرجعه المسؤول ولا أن ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجيء قبل أن يسمح له بذلك كتابة » .

المادة ٦ - أ - يعدل العنوان الوارد تحت الفصل السابع من القانون الأصلي بشطب عبارة (واحالهم على التقاعد) الوارد فيه .

ب - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصيلي على الوجه التالي : -

١ - يشطب عبارتي (أو الاحالة على التعاقد) و (أو طالب الاحالة) الواردةتين في الفقرة (أ) منها.

٢ - بـشطب الفقرة (ج) منها .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢٣ :

كل اختلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف والكرامة أو الادب بشكل خطا يعاقب عليه تأديبياً ويشمل الاختلال بواجبات الوظيفة تأخير البت بالدعوى وعدم تحديد موعد لافهام الحكم والتعيز بين المتقاضين وإفشاء سر المدالة والغياب بدون معذرة وعدم التقيد بأوقات الدوام ولقاضي القضاة من لقاء نفسه أو بناء على تسبب رئيس المجلس حتى تنبئ القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظفهم ويكون التنبئ شفاهاً أو كتابة

المادة ٨ — بلغ، ما جاء في المادة (٣٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : —

المادة ٣٢

أ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم وتوقيف أو إرجاء الزيادة السنوية وتخفيض الراتب مدة معينة وتزليل الدرجة والنزل ويكون قرار المجلس بهذا الشأن غير تابع للطعن.

ب - تتبع أحكام المادة (١٥) من هذا القانون بالنسبة للأحكام الصادرة من المجلس بموجب هذا الفصل

Do it up like

للمادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٣٣ :

أ - على الرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر ودون التقيد بالأحكام المتعلقة بالتعيين أو الاستغناء عن الموظفين أو تأديهم أو نقلهم يقوم مجلس الوزراء بناء على تنسيب قاضي القضاة بتنسيق ملاك القضاء الشرعي بالاستغناء عن أي قاض أو نقله لدائرة أخرى وذلك خلال شهر من نفاذ هذا القانون كما يتولى قاضي القضاة خلال الفترة المذكورة صلاحيات المجلس القضائي الشرعي .

ب - تكون القرارات الصادرة بمقتضى الفقرة الأولى قطعية وغير قابلة للطعن أمام أي مرجع قضائي .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا القانون إلى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

- ٢ -

السيد الأمين العام

الرقم : ش/١/١٦٤٥٧

التاريخ : ١٩٧٢/١٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب

أبحث لعاليكم طياً (١٢٠) نسخة من مشروع قانون تعديل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١١/٣٠ مع الأسباب الموجبة له وجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
أحمد اللوزي

الأسباب الموجبة

للقانون المؤقت المعدل

لقانون الشركات

رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤

مقدم

على ضوء التطبيق العملي لأحكام قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ تبين أن هناك ضرورات عملية واقتصادية في آن واحد تتطلب تعديل بعض مواد القانون المشار إليه .

ومن الضرورات التي تستدعي التعديلات هذه على سبيل المثال أن الحد الأعلى للشركات في الشركات العادية هو عشرين شخصاً دون مراعاة لحالات خاصة تستدعي زيادة هذا العدد فيما إذا توفي أحد الشركاء وحل ورثته بحله ، حيث يترتب على هذه الحالة في ظل القانون الحالي فسخ الشركة (المادة ٩) .

كذلك نصت المادة (٥٠) من القانون على وجوب تسجيل الشركة الصناعية كشركة مساهمة عامة إذا زاد رأسمالها عن (٥٠٠٠٠) دينار .

وتعني لفظة (السند) سند القرض أو سند التوفير أو ما شابه ذلك .

المادة ٣ - تعدل المادة (٩) من قانون الاصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (١) منها .

« ويستثنى من ذلك زيادة عدد الشركاء عشرين شخصاً بسبب الإرث الناتج عن وفاة أي منهم .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

٢ - يجوز للمؤسسين أن يغطوا كامل قيمة الأسهم سواء وحدهم أو بالاشتراك مع غيرهم دون أن يطرحوها للاكتتاب العام، ويستثنى من ذلك الشركات التي تكون غايتها القيام باستثمار مشروع ذي امتياز إذ ينبغي أن تسجل كشركات مساهمة عامة، ولا يجوز للمؤسسين فيها تغطية ما يزيد على ٥٠ ٪ من رأسمالها وبطرح الباقي للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانون ، وإذا بقيت الأسهم المطروحة كلها أو بعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة أشهر على بدء طرحها يسمح للمؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية الأسهم المتبقية بدون تغطية .

المادة ٥ - تعدل المادة ٦٠ من القانون الاصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٢ - لا تقيد بأحكام المواد (٥٢) لغاية (٥٩) من هذا القانون الشركات التي لم تطرح أسهمها للاكتتاب العام بمقتضى هذا القانون إنما على المؤسسين فيها قبل الشروع في أعمال الشركة أن يسلموا إلى المراقب خلال سنة من تسجيل الشركة (ويستثنى من ذلك الشركات الصناعية) ما يلي :

المادة ٦ - تعدل المادة ٢٢٣ من القانون الاصلي بإضافة الجملة التالية إلى آخرها : « وعلى الشركات أن

ومن الناحية الواقعية والعملية فقد أدى هذا الأمر إلى تقييد الاستثمارات في مجال الصناعة وانصرافها إلى مجالات أخرى أقل أثراً في تنمية اقتصادنا القومي كمجالات التجارة والبناء الخ ..

كذلك لم تنطرق المادة (٦٠) من القانون إلى تحديد فترة التأسيس للشركات المساهمة الخصوصية، وكل ما أوجبه المادة المذكورة هو تقديم بعض البيانات للمراقب من أجل الحصول على الحق بالشروع بالعمل دون تحديد فترة لتقديم تلك البيانات، مما يجعل المدة الواقعة بين تسجيل الشركة وحصولها على الحق بالشروع بأعمالها تمتد عدة سنوات ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى خلق شركات صورية تحمل وثائق رسمية ، لذا جاء التعديل ليحدد فترة التأسيس هذه بسنة واحدة .

من ذلك كله يتبين أن التعديلات المطلوبة ما هي الا تلافياً لثغرات في بعض مواد القانون أملت في ظروف الواقع تحقيقاً لمصلحة عامة من أجل دفع عجلة الاقتصاد الأردني إلى الأمام .

مشروع

قانون رقم () لسنة ٩٧٢

قانون معدل لقانون الشركات

مقدم

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢ » . ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من قانون الاصلي بإضافة الجملة التالية إليها :

هكذا قد لاحظ

المهينة نشر ميزانية وحساب ارباح وخسائر القرض وموجز عن تقريرها في احدى الصحف اليومية وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم ميزانية القرض للمراقب .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

(ن)

السيد الأمين العام

الرقم : ١٤٩٨٨/٨/٢

التاريخ : ١٩٧٢/١١/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون تعديل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٢ بشكليه الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٢/١١/٤ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

الاسباب الموجبة

من خلال التطبيق العملي لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ ، والقانون المعدل له رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ عانت امانة العاصمة من مشكلة تأدية التعويضات التي يحكم بها على المنشئ لدى المحاكم المختصة ، قبل اتمام معاملات تنزيل الطرق على مخططات دائرة الاراضي والمساحة او تسجيل الاراضي المستملكة باسم المنشئ . حسب مقتضى الحال ، مما يؤدي الى بقاء المساحات المستملكة باسم المالك ،

للك وحرسا على حقوق المنشئ ، ومعالجة الثغرات التي ظهرت نتيجة التطبيق ، فقد اصبحت الحاجة ملحة وتستدعي تعديل قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة المشار اليه اعلاه ، كما هو وارد في مشروع القانون المعدل المرفق ، والغاء القانون المعدل رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ .

مشروع

قانون رقم لسنة ١٩٧٢

قانون تعديل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين اليها تحت رقم (٣ و ٤) .
٣ - يترتب على المنشئ اعداد مخططات وحسابات المساحة المستملكة تمهيدا لتنزيلها على مخططات دائرة الاراضي خلال مدة (٦) اشهر من تاريخ صدور الارادة الملكية النهائية بالاستملاك .

٤ - يمتنع على دوائر الاجراء ودائرة الاراضي والمساحة تسليم بدل التعويض للمحكوم له قبل تقديمه شهادة براءة ذمة تثبت دفعه لجميع الاموال الاميرية وعوائد التنظيم والفوائد المستحقة على العقار المستملك وفي حالة تخلفه عن ذلك تقوم تلك الدائرة بحسم المبالغ المستحقة عليه من قيمة التعويض ويترتب على دوائر التسجيل عندها تسجيل او تنزيل المساحات المستملكة باسم المنشئ .

المادة ٣ - يلغى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ (قانون تعديل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة) .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الحسيني نائب القدس

معالي الرئيس

اقترح بأن يعود معالي السيد اميل الغوري الى نفس اللجان التي كان عضوا فيها قبل اشتراكه في الوزارة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على عودة السيد اميل الغوري لعضوية اللجنة القانونية ولجنة الشؤون الخارجية ؟

الجميع : موافقون

السيد الدلقموني نائب اريد

معالي الرئيس

بسبب وفاة الزميل المرحوم السيد سليم البخيت رئيس اللجنة المالية اقترح ان يكون معالي السيد عبد الوهاب الحياي رئيسا للجنة المالية .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجرائنا ونستخد لها بعد موعد الجلسة القادمة ومواضيعها والآن رفعت الجلسة .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

امين عام مجلس الامة

هاني فبر

هكذا في النص